دور الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في أحداث فبراير ١٩٤٨م

دكتور
شريف محمد أحمد عبد الجواد
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
كلية الآداب– جامعة المنيا

الملخص

تتناول هذه الدراسة فترة مهمة وحرجة في تاريخ تشيكوسلوفاكيا المعاصر، حيث ألقت الوثائق والمصادر المتنوعة الضوء على الأحداث الهامة التي مرت بها البلاد. وأظهرت دور الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في أحداث فبراير ١٩٤٨، وما تبعه من تداعيات انتهت بتولي رئيس الحزب الشيوعي ورئيس الحكومة لمنصب رئيس الجمهورية في يونيه ١٩٤٨، وبذلك مثَّلت تلك الأحداث نسقًا تاريخيًا اتسم بالصراع بين القوي الكبرى من أجل السيطرة على تشيكوسلوفاكيا من جهة، وبين الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي وبقية الأحزاب الموجودة في البلاد من جهة أخرى. إضافةً لهذا فقد أظهرت الاجراءات التي اتخذها الحزب الشيوعي أن التحول الذي تمر به البلاد كان برغبتها، وبذلك نجح الشيوعيون في تحقيق الانتصار على بقية الأحزاب الأخرى، وملكوا زمام الحكم في تشيكوسلوفاكيا.

Summary

The Role of the Communist Party of Czechoslovakia in the Events of February 1948

Dr. Sherif Mohamed Ahmed Abdel Gawad
Assistant Professor of Modern and Contemporary History
Faculty of Arts - Minia University

This study deals with an important and critical period in the contemporary history of Czechoslovakia, where some documents and various sources shed light on the important events which took place there. They showed the role of the Czechoslovak Communist Party in the events of February 1948 and the repercussions that followed and ended with the president of the Communist Party and the head of government assuming the presidency of the Republic in June 1948. Such events represented a historical pattern characterized by a struggle between the major powers to control Czechoslovakia on the one hand and between the Communist Party of Czechoslovakia and the rest of the parties there on the other hand.

Moreover, the measures taken by the Communist Party showed that the transformation the country was undergoing was due to its desire. Thus, the Communists succeeded in achieving victory over the other parties and they took control of Czechoslovakia.

Keywords: February 1948, Communist Party of Czechoslovakia, Cold War.

مقدمة

تتمتع تشيكوسلوفاكيا بموقع استراتيجي، جعلها محط أنظار الدول الكبرى، بالإضافة إلى دورها المحوري في منطقة وسط أوروبا. وبذلك فإن موقعها الجغرافي ووجودها بين الكتلتين الشرقية والغربية جعلها في موقف صعب، ولا يمكنها إلا أن تكون واقعة في دائرة نفوذ إحدى الكتلتين. وتتناول هذه الدراسة دور الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في أحداث فبراير ١٩٤٨، وما تبعه من تداعيات انتهت بتولي رئيس الحزب الشيوعي ورئيس الحكومة لمنصب رئيس الجمهورية في يونيه ١٩٤٨، كما تهدف الدارسة إلى إبراز استراتيجية الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، وكيفية تعامله مع الأزمة، ومدى تفوقه على بقية الأحزاب الأخرى، حيث نجح في النهاية في إثنائها عن السير في تنفيذ مخططها، وبذلك يتضح مدي نجاح الحزب في تحقيق أهدافه التي انتهت بضم تشيكوسلوفاكيا للكتلة الشيوعية.

وتعتمد الدراسة على العديد من المصادر الوثائقية غير المنشورة، وأهمها وثائق الأرشيف الوطني لجمهورية التشيك، والتي استطاع الباحث الحصول عليها من خلال مراسلاته للأرشيف، وكذلك وثائق وزارة الخارجية المصرية، والبريطانية والأمريكية، ووثائق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وكذلك الأمم المتحدة، والمذكرات الشخصية، وصحيفة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، بالإضافة إلى العديد من الدوريات والمراجع الأخرى.

كان لدى تشيكوسلوفاكيا قبل الحرب العالمية الثانية أنجح تجربة مع الديموقراطية، وأقوى قاعدة صناعية بين جميع دول أوروبا الشرقية، ونتيجة لتخلي إنجلترا وفرنسا عنها في مواجهة المطالب النازية في عام ١٩٣٨[١]، لاقت تشيكوسلوفاكيا مصيرها المحتوم بسيطرة ألمانيا عليها[٢].

اندلعت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، وعلى الرغم من أن ألمانيا قد أزالت تشيكوسلوفاكيا من الخريطة السياسية قبل نشوب الحرب، إلا أن التشيكوسلوفاكيين أسهموا في مقاومة الألمان خلال الحرب، كما عقدت تشيكوسلوفاكيا اتفاقية سلام[٣] مع الاتحاد السوفيتي[٤]، وبنهاية الحرب العالمية الثانية تمكنت القوات السوفيتية من تحرير براج في ٩ مايو ١٩٤٥[٥]، وعندما دخل الرئيس السابق لتشيكوسلوفاكيا إدوارد بينيس Edvard Beneš[٦] العاصمة مصطحبًا حكومة اتحاد وطني برئاسة الاشتراكي اليساري زدينيك فيرلينجر Zdeněk

Fierlinger[٧]، حصل الشيوعيون فيها على ثماني حقائب من إجمالي خمس وعشرين، مما دعم الوجود الشيوعي بعد ذلك[٨].

ومن منطلق إدراك الرئيس بينيس لموقف الغرب تجاه تشيكوسلوفاكيا في ميونخ، فإنه اتجه لتوطيد علاقته بالسوفييت، وهذا ما أكده بينيس لأحد الدبلوماسيين الأمريكيين في براج، حيث قال " إن التجربة قد أجبرته على الاعتقاد بأنه .. عند اللزوم.. فإن الغرب سيكون مستعدًا دائمًا للتضحية بتشيكوسلوفاكيا من أجل إنقاذ جلودهم"[٩].

لقد كانت تشيكوسلوفاكيا منذ التحرير في عام ١٩٤٥ تحكمها حكومة الجبهة الوطنية، المكونة من ستة أحزاب: الحزب الشيوعي لتشيكوسلوفاكيا، والحزب الشيوعي السلوفاكي، والحزب الاشتراكي الوطني التشيكوسلوفاكي، والحزب الاشتراكي الديموقراطي التشيكوسلوفاكي، وحزب الشعب التشيكوسلوفاكي، والحزب الديموقراطي السلوفاكي. وتحت رئاسة إدوارد بينيس، كانت الأحزاب الستة ممثلة في البداية على أساس التكافؤ التقريبي، في حكومة برئاسة الاشتراكي اليساري زدينيك فيرلينجر، وتضم شخصين بارزين غير حزبيين وهما: وزير الخارجية جان مازاريك Jan Masaryk[١٠]، ووزير الدفاع الوطني الجنرال لودفيك سفوبودا Gen. Ludvik Svoboda[١١]، وبذلك يتضح أهمية تلك الوزارتين في ترجيح كفة أيًا من أحزاب اليمين أو اليسار[١٢].

وفي انتخابات مايو ١٩٤٦، حصل الشيوعيون على ٣٨٪ من الأصوات، ومثلوا أقوي حزب في البرلمان[١٣]، وانطلاقًا من هذا فإن نتائج الانتخابات جعلت الحزب الشيوعي هو الأقوى والحزب الاشتراكي الديموقراطي الأضعف، وكان الخضوع الاشتراكي للشيوعيين أكثر وضوحًا. فقد كان للشيوعيين ١١٤ مقعدًا والاشتراكيين ٣٩ بإجمالي ١٥٣ مقعدًا في البرلمان، بينما احتلت أحزاب–اليمين– الديموقراطية ١٤٧ مقعدًا. وبالتالي كان الحزبان الماركسيان قادرين على تشكيل حكومة ماركسية بحتة، تتمتع بأغلبية في البرلمان[١٤]، وعلى هذا الأساس تم تكليف الزعيم الشيوعي كليمنت جوتوالد Klement Gottwald[١٥] بتشكيل الحكومة، ومنذ تلك اللحظة اتجه الشيوعيون للامساك بزمام الأمور في البلاد[١٦].

لقد أدى الانتصار الكبير للحزب الشيوعي في انتخابات عام ١٩٤٦ إلى إعادة تنظيم الحكومة تحت قيادة جوتوالد، على أساس الجبهة الوطنية، مع ميل ميزان القوى أكثر لصالح الشيوعيين، ولكن مع الحفاظ على الأغلبية غير الشيوعية في ظل وجود مازاريك وسفوبودا

في منصبهما. وطوال سنوات ما بعد الحرب حُكمت سلوفاكيا كوحدة مستقلة، مع مجلس وزرائها الخاص بها ومجلس المفوضين، حيث تمتع الشيوعيون السلوفاكيون في البداية بالمساواة مع الديموقراطيين السلوفاكيين، ولكن بعد انتخابات عام ١٩٤٦ وهزيمتهم هبطوا إلى مركز الأقلية، ومع ذلك ظلت الرئاسة في أيدي الشيوعيين طوال الوقت(١٧).

وفي ٨ يوليو ١٩٤٦ قدم جوتوالد "برنامج عمل الحكومة" إلى الجمعية التأسيسية، داعيًا إلى وضع دستور جديد، وخطة لمدة عامين لإعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي لعام ١٩٤٧–١٩٤٨. وقد أعقب ذلك في ٢٢ يناير ١٩٤٧ جلسة للجنة المركزية دعا فيها جوتوالد إلى "النضال ضد القوى الرجعية"، كانت هذه إشارة إلى حملة عضوية عامة في الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، استهدفت كسب غالبية الأمة في الانتخابات المزمع عقدها في ربيع عام ١٩٤٨(١٨).

إذاً كان الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في بداية عام ١٩٤٧، مازال مقتنعًا بإمكانية جعل تشيكوسلوفاكيا شيوعية بأساليب ديموقراطية، فقد أعلن رئيس الوزراء كليمنت جوتوالد في يناير ١٩٤٧، والأمين العام للحزب رودولف سلانسكي Rudolf Slansky(١٩) بعد ستة أشهر، أن الحزب الشيوعي يجب أن يحصل على الأغلبية في الانتخابات المزمع إجراؤها في ربيع عام ١٩٤٨، إذًا كان هذا هدفًا لبعض الشيوعيين، وبالنسبة للبعض الآخر كان جزءً من الحرب النفسية، حتى لو كان بعض الشيوعيين يأملون بصدق في الفوز، فإنهم لا يستطيعون استبعاد إمكانية الهزيمة(٢٠).

- **مشروع مارشال وأثره على تشيكوسلوفاكيا:**

لقد تم الإعلان عن مشروع مارشال–نسبة إلى وزير الخارجية الأمريكي– في ٥ يونيو ١٩٤٧، والذي أُعلن فيه عن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم المساعدات لإنعاش دول أوروبا وتحسين أحوالها الاقتصادية المتدهورة، كما أكد مارشال في ١٢ يونيو من نفس العام أن هذا العرض موجه إلى جميع دول أوروبا بما فيها الاتحاد السوفيتي(٢١).

وفي اطار التنافس بين الكتلتين الشرقية والغربية بشأن استقطاب تشيكوسلوفاكيا حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ضمها لمشروع مارشال، حيث قبلت الحكومة التشيكوسلوفاكية في ٤ يوليو ١٩٤٧، بما في ذلك الشيوعيون الذين تدربوا في موسكو، بالإجماع الدعوة البريطانية الفرنسية المشتركة للانضمام إلى المؤتمر التحضيري في

باريس[٢٢]، ولكن جاء الرفض السوفيتي بالسماح لتشيكوسلوفاكيا حضور مؤتمر باريس بعد خمسة أيام، فقد سمع وفد من الحكومة التشيكوسلوفاكية – يتألف من رئيس الوزراء الشيوعي جوتوالد واثنين من غير الشيوعيين: وزير الخارجية ووزير العدل– من ستالين ومولوتوف في الكرملين[٢٣] أن خطة مارشال تُعد مخططًا معاديًا للاتحاد السوفيتي، وبذلك فقد كان الالتزام بخطة مارشال غير متوافق مع التحالف السوفيتي التشيكوسلوفاكي لعام ١٩٤٣[٢٤].

في الواقع، قبلت تشيكوسلوفاكيا الدعوة إلى المؤتمر، ومن الواضح أيضًا أن بولندا كانت حريصة على المشاركة، لكن في خطوة دراماتيكية، أمرهم الكرملين بسحب قبولهم للمشاركة في المؤتمر[٢٥]، وفي ١٠ يوليو ١٩٤٧ امتثل جوتوالد لأمر موسكو عندما اجبرته على رفض مشروع مساعدة خطة مارشال[٢٦]، وبذلك يتضح أن موافقة تشيكوسلوفاكيا المبدئة للمشاركة في المشروع دون موافقة موسكو المسبقة تم العدول عنها، حيث اعتبرته خرقًا لا يغتفر "للآداب الشيوعية" من خلال مواجهة الكرملين بالأمر الواقع[٢٧].

كما أن فشل الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في إخضاع الاشتراكيين الديموقراطيين في نوفمبر١٩٤٧، جاء بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، وذلك عندما أطاح مؤتمر الحزب الاشتراكي الديموقراطي بفيرلينجر– المؤيد للشيوعية– من رئاسة الحزب، وتولت القوى المناهضة للشيوعية السيطرة على اللجنة المركزية، وبذلك تحطمت آمال الشيوعيين في تولي الحكومة بطريقة برلمانية، أو الحصول على أغلبية ٥١٪ اللازمة للانتقال السلمي إلى الاشتراكية، ومما زاد الأمر تعقيدًا أن جميع التقارير التي وصلت إلى مقر الحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا في أواخر خريف وشتاء عام ١٩٤٧ أشارت إلى أن الحزب قد يخسر بدلاً من اكتساب القوة في الانتخابات المزمع اجراؤها في أبريل أو مايو ١٩٤٨، وبذلك أضرت تلك التطورات بفرص الحزب الشيوعي في الفوز على أحزاب اليمين[٢٨].

وتجدر الإشارة إلى أن تشيكوسلوفاكيا كانت الدولة الوحيدة من دول المجال السوفييتي التي ظلت محتفظة بنظامها الديموقراطي حتى آخر عام ١٩٤٧، ولكن العلاقات الوثيقة بين حكومات تشيكوسلوفاكيا والسوفييت منذ نهاية الحرب لم تكن تكفي من وجهة نظر موسكو، ولذلك صدرت الأوامر للشيوعيين التشيكيين للتحرك نحو السيطرة على مقاليد الحكم في البلاد[٢٩]، ومما يؤكد ذلك تصريح جوتوالد في مقابلة له "أن تشيكوسلوفاكيا لم تلعب ابدًا ولا

تريد أن تلعب دور الوسيط بين الشرق والغرب، انها تتبنى السياسة الدولية الديموقراطية والمسالمة التي يسلكها الاتحاد السوفيتي والديموقراطيات الشعبية السلافية"[٣٠].

- **الأزمة الوزارية فى تشيكوسلوفاكيا فبراير ١٩٤٨:**

كانت توجهات الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ترمي للسيطرة على مقاليد الأمور في البلاد، وبشكل متزايد كانت أحزاب اليمين تشكو من أساليب وزير الداخلية الشيوعي فاتسلاف نوزيك Václav Nosek[٣١] الديكتاتورية، حيث اتهموه بوضع الشيوعيين في قيادة الشرطة من أعلى إلى أسفل. ولكن جاء رده في ١٤ فبراير ١٩٤٨، أن هذه الشكاوى تهدف إلى" الإضرار بنظام شعبنا الديمقراطي"، وأمر جهاز الشرطة التابع له بالتخلي عما أسماه "موقفهم الخيري" تجاه هؤلاء المنتقدين[٣٢].

وقد حاولت أحزاب اليمين[٣٣] خلال جلستي الحكومة يوم ١٧ فبراير ١٩٤٨، واجتماع الجبهة الوطنية في اليوم التالي إجبار الشيوعيين على إصدار تعليمات لوزير الداخلية لإلغاء أوامره التمييزية التي تتعلق بإقالة ضباط شرطة رفيعي المستوى من غير الشيوعيين، وبذلك تعرض جوتوالد لضغوط شديدة بشأن تلك القضية[٣٤]، وذلك في ظل انضمام الاشتراكيين الديموقراطيين –هذه المرة– إلى صفوف الأحزاب غير الشيوعية في إصرارهم على تقديم تفسير مناسب من قبل وزير الداخلية، خاصة بعد أن وعد رئيس الوزراء في اجتماع الحكومة في ١٣ فبراير صراحة بأن مثل هذا التفسير سيكون وشيكًا، وبذلك أصبح وضع رئيس الحكومة حرجًا بشكل متزايد، وفي ظل فشل جلسة مجلس الوزراء التشيكوسلوفاكي في صباح يوم ٢٠ فبراير ١٩٤٨، في حل مسألة تعيينات الشرطة الموالين للحزب الشيوعي بطريقة مقبولة لخصومهم، وعدم تقديم جوتوالد أي إشارة إلى إلغاء التعيينات، واجهت تشيكوسلوفاكيا أزمة سياسة داخلية كبيرة[٣٥].

فقد كتب جوتوالد إلى الوزراء –في الساعة العاشرة والربع يوم ٢٠ فبراير– يحثهم على حضور اجتماع الحكومة، ولكن بعد اتفاق تلك الأحزاب جاء رد نائب رئيس الوزراء بيتر زينكل Petr Zenkl[٣٦] بأن الوزراء لن يحضروا إلا إذا تم الامتثال لقرار الحكومة في ١٣ فبراير ١٩٤٨ بشأن الأمن. وفي الحادية عشر صباحًا، رد جوتوالد على رسالة زينكل بأن الحكومة قد اجتمعت على وجه التحديد حيث أن الوزير نوزيك سوف يقدم تقريراً بشأن نقل ثمانية ضباط من فيلق الأمن الوطني، والذي ناقشته الحكومة في ١٣ فبراير، ولكن أحزاب

اليمين بررت ذلك التوجه بعدم رد رئيس الوزراء حول الالتزام بتطبيق قرار الحكومة في ١٣ فبراير، وبذلك فإن الحل من وجهة نظرهم كان الاستقالة(٣٧).

وبذلك يتضح أن تعليمات مجلس الوزراء لوزير الداخلية- الغائب- نوزيك بإلغاء التعليمات المعنية أو وقف تنفيذها قد ذهبت سدى، حيث رفض الشيوعيون تنفيذ هذا القرار، مما أدى إلى رفض الوزراء غير الشيوعيين حضور أي اجتماعات أخرى لمجلس الوزراء حتى تنفيذ القرار الذي كان عادلاً من وجهة نظرهم(٣٨).

وعقب ذلك طلب جوتوالد مقابلة رئيس الجمهورية، والتي اتهم خلالها الاشتراكيين الوطنيين، وكذلك الوزراء غير الشيوعيين الآخرين، بشل عمل الحكومة بشكل منهجي، ومنع البرلمان من مناقشة القوانين المعروضة عليه، ومحاولة تشكيل كتلة مناهضة للشيوعية لاستبعاد الشيوعيين من الحكومة، وإنشاء مجلس وزراء تكنوقراط (Cabinet of technicians)، وفي هذا الاطار أوضح وزير التجارة الخارجية هربرت ريبكا Hubert Ripka(٣٩) أن الرئيس بينيس لم يمنح أي مصداقية لما ذكره جوتوالد، موضحًا أنه "عندما بلغ الصراع بين الأحزاب ذروته، لم يكن من الممكن تصور حكومة لا تعكس الهيكل السياسي للبلاد. ولكن عزا الشيوعيون هذه النية الخيالية إلينا لتمكينهم من شن حملتهم بسهولة أكبر ضد الأنشطة التخريبية للرجعية، وشرح سبب قيامهم بتعبئة جيش من مليوني عامل مكلف بالدفاع عن الديموقراطية الشعبية"(٤٠).

وتجدر الإشارة إلى أن تحركات الحزب الشيوعي لتشيكوسلوفاكيا كانت مواكبة للأحداث، حيث عقدت اللجنة المركزية للحزب اجتماعًا استثنائيًا في ١٧ فبراير ١٩٤٨، وأصدرت بيانًا أدانت فيه ممثلي بعض الأحزاب السياسية في الحكومة، وذلك بسبب مساعيهم لإحباط نشاط الحكومة بمحاولة تعطيل برنامجها، والعمل على تفكيك الجبهة الوطنية، عن طريق إثارة أزمة حكومية مفتوحة بشكل غير متوقع. وبذلك اعتبر الحزب الشيوعي أن المسار المتعمد لتلك الأحزاب يهدف لإنشاء حكومة غير برلمانية، ومن هذا المنطلق قررت اللجنة المركزية اتخاذ كل ما هو ضروري من تدابير لإحباط خطط تلك الأحزاب، وذلك من خلال توجيه الدعوة إلى جميع العمال والفلاحين والحرفيين والمثقفين، وجميع الأشخاص الديموقراطيين والتقدميين دون تمييز حزبي، وجميع التشيك والسلوفاك الحقيقيين، ليكونوا على استعداد لتدمير أي خطط تخريبية في مهدها، والدفاع عن مصالح الدولة والأمة(٤١).

لقد كانت مساعي الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ترمي لتدعيم نفوذه عن طريق التوسع في شغل مناصب الأمن العام والمراكز الرئيسة بالبوليس، بهدف الاستفادة من أنصاره خلال الانتخابات العامة المزمع عقدها، وفي ظل هذا التوجه أصبح أكثر من ٨٠٪ من المناصب والمراكز الهامة في أيدي الشيوعيين. ومن هذا المنطلق واجهت الحكومة التشيكوسلوفاكية أزمة سياسة أسفرت عن تقديم الوزراء المنتمين لأحزاب اليمين استقالتهم في ٢٠ فبراير ١٩٤٨[٤٢]، احتجاجًا على السياسة التي جرى عليها الحزب الشيوعي في حكم البلاد، والتي كانت تتعمد إبعاد بقية أعضاء الجبهة الوطنية، وتهميش دور الأحزاب غير الشيوعية[٤٣].

وفي ١٩ فبراير ١٩٤٨ جاءت زيارة المسيو فاليرين زورين Valerian Zorin نائب وزير الخارجية السوفييتي والسفير السابق في براج، والتي مثَّلت على ما يبدو مغزى ايجابي نحو حسم الموقف للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، في الوقت الذي قطع فيه السفير الأمريكي شتاينهارت Laurence Steinhardt اجازته وعاد إلى تشيكوسلوفاكيا، وذلك ليكونا كليهما عن قرب من مجريات الأحداث، ولكن الجهات الموالية للحزب الشيوعي ادعت أن حضور المسيو فاليرين زورين يرجع لرغبته في الإشراف على تسليم السلطات التشيكوسلوفاكية بعض كميات من الغلال[٤٤] التي تزودها بها حكومة الاتحاد السوفييتي.

وبذلك يظهر من سياق الأحداث خطورة تلك الأزمة، والظروف الحرجة التي كانت تمر بها تشيكوسلوفاكيا، والتي سبقتها عدة أزمات تمثلت في:

١- الخلاف بين وزراء وأحزاب اليمين، ووزراء وأحزاب اليسار بشأن تأميم تجارة الجملة للمنسوجات، والذي أنتهى باستبعاد تجار الجملة من هذا الميدان، وايجاد مراكز تابعة للحكومة، والتي تغلب عليها العناصر الشيوعية للإشراف على انتاج وتوزيع المنسوجات.

٢- تصفية بعض البنوك، والاكتفاء فقط بثلاثة بنوك بإقليمي بوهيميا وموارفيا، وببنكين بإقليم سلوفاكيا، حيث تمكنت العناصر الشيوعية من الانضمام لمجالس إدارة تلك البنوك، لكي تضمن السيطرة على كافة النواحي الاقتصادية.

٣- وجود اختلاف بين الوزراء والأحزاب بشأن تحديد موعد الانتخابات، وذلك لرغبة الحزب الشيوعي في كسب الوقت بهدف السيطرة على المرافق والهيئات.

وبذلك يتضح أن تشيكوسلوفاكيا واجهت أزمة كبيرة، فقد كان الحزب الشيوعي يفضل تأجيل الانتخابات لكي ينجح في تحقيق برامجه بإحكام السيطرة على كافة مرافق الدولة، وبذلك توجس المراقبون خيفة من نتائج تلك الأزمة، بل ذهب البعض إلى أن حكومة الاتحاد السوفييتي أوعزت إلى عناصرها توجيه ضربة حاسمة إلى نظام الحكم الموجود في تشيكوسلوفاكيا؛ وذلك لإفساح المجال للشيوعيين للسيطرة التامة على البلاد(٤٥).

- **التحركات الشيوعية للسيطرة على تشيكوسلوفاكيا ٢٠-٢٥ فبراير ١٩٤٨:**

لقد أكد جوتوالد في خطابه في ٢١ فبراير ١٩٤٨، خلال الاجتماع الشعبي الذي تم انعقاده في براج، أن سبب استقالة الوزراء " لا علاقة له بتنظيم جهاز الأمن في تشيكوسلوفاكيا، بل كانت مجرد ذريعة، والسبب الحقيقي لاستقالة الوزراء من هذه الأحزاب السياسية الثلاثة هو أكثر خطورة، ويتمثل في إن الرجعيين التشيكوسلوفاكيين، الذين لم يفكروا في أن أفعالهم كانت تتجه نحو ميونيخ جديدة، اتحدوا لمنع الحكومة من تنفيذ خطة لاستعادة الدولة، وتفكيك الجبهة الوطنية، وبالتالي أخذ مكاسبها الثورية بالقوة"(٤٦).

وعلى هذا الأساس رفض جوتوالد التفاوض مع قادة الأحزاب المستقيلة، واصفًا اياهم بالخونة، ودعا إلى تشكيل ميليشيا شعبية ولجان عمل للجبهة الوطنية، وكرر مطالبته باستقالة الوزراء، ورغبته في حل الأزمة دستوريًا وديمقراطيًا وبرلمانيًا، على أساس جبهة وطنية واسعة، تمثل جميع فئات العمال في المدن والريف، وذلك عن طريق السير في استكمال الحكومة بأشخاص جدد أوفياء للروح الأصلية للجبهة الوطنية(٤٧).

ولقد أصدر الحزب الشيوعي بيانًا مفاده أن الأزمة التي أثارتها الأطراف غير الشيوعية، تنطوي على تهديد للأمن العام، وأنهم اكتشفوا مؤامرة ضد الدولة، وزعموا أن الوزراء المستقيلين وضعوا أنفسهم في موقف معارضة تخريبية، لذلك قرر الحزب الشيوعي حشد كل قوى الشعب العامل لدعم الحكومة(٤٨).

وعلى وجه السرعة تم تشكيل "لجان العمل Action Committees" الشيوعية في جميع أنحاء البلاد، واستولت على عدد من الوزارات والمكاتب العامة، ومحطة براج الإذاعية، وبعض إدارات المدن. كما تم تسليم الأسلحة إلى اللجان بأعداد كبيرة، ونشرت وزارة الداخلية التي يسيطر عليها الشيوعيون مرسومًا مفاده أنه يمكن عزل أي عضو في لجنة العمل من

قبل لجنة أعلى إذا أوصت بذلك اللجنة المحلية المعنية، وبالتالي يمكن توجيه آلية لجان العمل بالكامل من أعلى. وفي سلوفاكيا تم إلقاء القبض على الأعضاء غير الشيوعيين في مجلس الأمناء السلوفاكي، وبذلك أصبحت سلوفاكيا أيضًا تحت السيطرة الشيوعية. هذا بالإضافة إلى أنه تم حشد النقابات العمالية- في جميع أنحاء البلاد- التي كانت تحت السيطرة الشيوعية للعمل، وعلى وجه الخصوص رفض اتحاد المطابع أن يكون طرفًا في طباعة أي منشورات غير مؤيدة للشيوعية. كما تم تضيق الخناق على صحف الاشتراكيين التشيكيين وحزب الشعب، وذلك في ظل سيطرة وزير الإعلام الشيوعي على الراديو(٤٩).

وخلال تلك الأزمة اندلعت المظاهرات بمدينة براج، والتي يقودها العمال والفرق التابعة للحزب الشيوعي، حيث طالبت بقبول استقالة الوزراء الذين تقدموا بها، وعدم اشراكهم في أية حكومة بعد ذلك، كما طالبت العناصر المتطرفة بضرورة اعدامهم بحجة تآمرهم بموقفهم هذا على الدولة، ولم ينته الأمر عند هذا الحد بل تقدم وفدًا منهم بطلباتهم تلك إلى رئيس الجمهورية. وعلى الجانب الآخر قامت عدة مظاهرات ضمت العناصر الموالية للأحزاب التي استقال وزراؤها، ولكن البوليس كان يفرقها ويمنعها من التجمهر على عكس معاملته لأحزاب اليسار، هذا في الوقت الذي صدرت فيه أوامر الحكومة باستبعاد جميع الموظفين الموالين للوزراء المستقيلين من ميدان العمل الحكومي، عن طريق منحهم اجازات اجبارية أو فصل البعض واستبدالهم بآخرين من رجال الحزب الشيوعي، بالإضافة إلى غلق الحدود ومنع سفر جميع الرعايا التشيكوسلوفاك للخارج إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الداخلية بذلك(٥٠).

وفي إطار استراتيجية الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي للخروج من ذلك المأزق، ردت القيادة الشيوعية على استقالة أحزاب اليمين بسلسلة من الضربات، حيث استدعى جوتوالد اللجنة المركزية للاجتماع، فقد كانت المهمة الأولى عدم السماح لوزراء الحزب الاشتراكي الديموقراطي-ثلاثة وزراء- بالانضمام إلى الاستقالة، وعلى وجه السرعة التقى أنطونين زابوتسكي Antonín Zápotocký(٥١) مع رئيس الحزب بوهوميل لوزمان Bohumil Laušman(٥٢)، وناشده أن ينشئ مع الشيوعيين حكومة أغلبية ثورية، ولكن رفض لوزمان العرض، وفي وقت لاحق من نفس اليوم جاء تهديد جوتوالد للأمين العام للحزب الاشتراكي الديموقراطي "إذا لم تذهب معنا فسوف نسحقك".

وفي ظل اتصال بعض الأشخاص القلائل في أحزاب اليمين بجوتوالد لإبداء رغبتهم للتعاون معه دون علم أحزابهم، وبالرغم من أن أيا من الأفراد القلائل الذين خانوا أحزابهم لم يلعبوا دورًا مهمًا، إلا أن هذا الخرق كان مهمًا، لأنه مكّن جوتوالد من إخبار لوزمان الزعيم المتردد للحزب الاشتراكي الديموقراطي المنقسم، أن "لديه حكومة جبهة وطنية جديدة قد أُكدت بالفعل، وبذلك أصبح السؤال الوحيد هو ما إذا كان سيتم تمثيل الاشتراكيين الديموقراطيين من عدمه". ولكن لوزمان الذي رفض في وقت الظهيرة يوم ٢٠ فبراير، أصبح بحلول المساء مستعدًا للتفاوض، وعلى هذا الأساس التقى جوتوالد بالرئيس وطلب منه قبول استقالات الوزراء(٥٣).

وعلى هذا يتضح أن تصرف أحزب اليمين كان بهدف إجبار الشيوعيين على الانسحاب والعودة منتصرين، وأن يتم الترحيب بهم على هذا النحو في الانتخابات المزمع عقدها، أو أنهم سيفرضون انتخابات مبكرة، والتي لن تعود بالشيوعيين كأقوى حزب. ولكن ربما تكون هذه الحجج قد ثبتت صحتها على افتراض أن الحكومة سقطت، وأن الأزمة سيتم حلها بالطريقة المألوفة للديموقراطيات البرلمانية، بين مثلث زعيم الحزب ورئيس الدولة والبرلمان، ومن هذا المنطلق ألقى السياسيون في أحزاب اليمين بالمسئولية الرئيسية عن التعامل مع الأزمة إلى الرئيس بينيس(٥٤).

وعلى الجانب الآخر فقد أعلن جوتوالد –لاحقًا– أن الأزمة جاءت بشكل ملائم جدًا للشيوعيين، فمنذ منتصف عام ١٩٤٧ كان قادتهم قد رسموا أربعة مفاهيم مختلفة، حول كيفية تحقيق هدفهم المتمثل في أن يكونوا هم القوة الوحيدة في البلاد، والتي تمثلت في الآتي:

١– مجموعة واحدة تعول على تحقيق الأغلبية المطلقة للأصوات في الانتخابات.

٢– مجموعة ثانية بما في ذلك جوتوالد، رأت أن الحل الأفضل هو الانهيار المنظم للأحزاب غير الشيوعية، مع تولي الجناح اليساري زمام القيادة في كل منها.

٣– افترضت نظرية ثالثة أن الحزب لن يحقق الأغلبية المطلقة في الانتخابات، لذلك يجب تغيير موازين القوى قبل الانتخابات بالتمهيد للحزب الشيوعي لاحتكار المجال السياسي. وكان من المقرر أن يتم ذلك من خلال حركة جماهيرية –معظمها من العمال والفلاحين– مدبرة في تصعيد مستمر لتحقيق الهدف.

٤– البديل الرابع كان يفضله الشيوعيون في قوات الأمن.

وطبقًا للرؤية الشيوعية العامة، فإن أي فترة من التغيير السلمي جعلت فرصة الفوز النهائي للحزب بعيدة، لذلك فضلوا الاستفزاز السريع للنزاع مع الأحزاب غير الشيوعية الذي من شأنه أن يتحول إلى مواجهة نهائية في حل الأزمة، حيث استخدم الشيوعيون في هذا الحدث الاحتمالين الثاني والثالث بشكل كبير، على الرغم من أن البديل الرابع كان له بعض الصلة بأصل الأزمة(٥٥).

ولقد أظهرت وثائق المخابرات المركزية الأمريكية أن جوتوالد قد هدد الرئيس بينيس بالحرب الأهلية ما لم يقبل استقالات الوزراء الاثني عشر. وفي غضون ذلك داهمت الشرطة الشيوعية مكاتب الأحزاب غير الشيوعية، كما اتجهت لجان العمل الشيوعي إلى تطهير الجمعية الوطنية، وكذلك المكاتب والمدارس والشركات من غير الشيوعيين(٥٦).

لقد انحازت الأغلبية الاشتراكية الديموقراطية تحت تأثير فيرلينجر إلى جانب الشيوعيين، ولم يستقيل وزير الخارجية جان مازاريك ووزير الدفاع الجنرال سفوبودا، وبذلك يظهر مدي الخطأ التكتيكي الفادح الذي ارتكبه غير الشيوعيين باستقالتهم، حيث أفسحوا الطريق أمام الحزب الشيوعي لإحكام سيطرته على البلاد(٥٧).

لقد كانت استقالة الوزراء المنتمين لأحزاب اليمين تهدف إلى زعزعة حكومة الائتلاف بقيادة جوتوالد، وزعم الشيوعيون أن الوزراء المستقيلين وضعوا أنفسهم في موقع "معارضة تخريبية"، وبذلك ادرك جوتوالد الخطأ الفادح لخصومه الليبراليين، فشرع في تنفيذ قرار اللجنة المركزية بالتعبئة الكاملة والعمل المباشر، حيث استولت "لجان العمل الشيوعية" التي كانت تشكلت في جميع أنحاء البلاد على عدد من الوزارات، كما تم احتلال مكاتب عامة أخرى مثل محطة براج الإذاعية، وكذلك المكاتب الإدارية في عدد من المدن. وفي ظل تعرض رئيس الدولة لضغوط لا هوادة فيها من كلا المعسكرين، وجد بينيس نفسه وسط عاصفة مجردة من السلطة الفعالة، لقد تجاوزت لجان العمل سيطرة بينيس عليها، تاركة الرئيس مكشوفًا للتنقل المنظم لليسار، وبالتالي أصبحت سلوفاكيا تحت السيطرة الشيوعية من خلال انقلاب افتراضي(٥٨).

- **رسالة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي لرئيس الجمهورية في ٢١ فبراير ١٩٤٨:**

ولم ينته الأمر عند هذا الحد، حيث اجتمعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لتشيكوسلوفاكيا في٢١ فبراير ١٩٤٨، وقررت إرسال رأيها لرئيس الجمهورية، حول الأزمة

التي كانت تمر بها البلاد[٥٩]، والذي أظهر أن الطريقة الوحيدة القابلة للتطبيق لحل ديموقراطي ودستوري وبرلماني لأزمة الحكومة هو قبول استقالة الوزراء في الأحزاب الثلاثة. ومن هذا المنطلق يظلوا خارج الحكومة؛ وذلك لأنهم بسلوكهم غير المسئول أخطأوا بلا مبرر في مبادئ الجبهة الوطنية، وروح التعاون الحكومي[٦٠].

لقد أكد الحزب الشيوعي لرئيس الجمهورية أنه من منطلق الإرادة الواضحة للشعب ووفقًا للدستور، فإن الأمر متروك لرئيس الوزراء جوتوالد لبدء المفاوضات على وجه السرعة، بشأن إضافة أعضاء جدد إلى الحكومة بدلا من الوزراء المستقيلين. وفيما يتعلق بالأحزاب السياسية الأخرى، فإن الأمر متروك لرئيس الوزراء للتعامل مع نوابها بخلاف من استقالوا من عضوية الحكومة، وكذلك مع الشخصيات السياسية الفردية والشخصيات البارزة من مختلف الفروع الوطنية، والذين يتمتعون بثقة الشعب وقادرون على زيادة سلطة الحكومة. وانطلاقًا من هذا طالبت اللجنة المركزية من الرئيس بينيس أن يتفق مع وجهة نظر الحزب الشيوعي بشأن حل أزمة الحكومة، والتي تتوافق مع إرادة الشعب التشيكوسلوفاكي التي لا يمكن إنكارها[٦١].

وفي إطار رد الفعل السريع للحزب الشيوعي، تم في ٢١ فبراير ١٩٤٨ تنظيم الميليشيات الشعبية، وكذلك لجان العمل التي كانت مهمتها إبعاد المعارضين من الجبهة الوطنية، وفي اليوم التالي قرر مؤتمر المجالس العمالية "تسريع المسيرة نحو الاشتراكية" وصوت لإجراء إضراب لمدة ساعة واحدة في الساعة الواحدة بعد ظهر يوم ٢٤ فبراير. وفي ٢٣ فبراير استحوذت لجان العمل على الصحف ومكاتب الأحزاب غير الشيوعية، والوزارات الحكومية التي كان يشغلها وزراء غير شيوعيين. وفي ٢٥ فبراير قام جوتوالد بجمع حشد هائل حوالي ٣٠٠ ألف شخص في ميدان وينسيسلاس Wenceslas Square[٦٢].

إذًا أظهرت مجريات الأمور خلال الأزمة التشيكوسلوفاكية مدى قوة الشيوعيين ومدى نفوذهم، وعلى الرغم من رفض رئيس الجمهورية قبول استقالة الوزراء المنتمين لأحزاب اليمين التي تقدموا بها في ٢٠ فبراير ١٩٤٨، إلا أنه كان من الصعب حل تلك الأزمة حلاً يرضي جميع الأحزاب ويحفظ التوازن بينهم؛ وذلك لأن الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي الديموقراطي–من أحزب اليسار – كانًا يعملان للانفراد بالحكم[٦٣].

وهكذا يتضح أن أحزاب اليمين لم تخسر المبادرة فحسب، بل الأسوأ من ذلك أن مقاومتها للشيوعيين كانت تتعثر بسرعة، فقد كان أملهم الأخير يقع على عاتق الرئيس

بينيس[٦٤]، وبناءً على رسالة من رئيس الوزراء جوتوالد بتاريخ ٢١ فبراير، رد بينيس في ٢٤ فبراير ١٩٤٨: " شعرت تمامًا بالمسئولية الكبيرة في هذه الساعة المصيرية من الحياة الوطنية لتشيكوسلوفاكيا.....أنت تعرف عقيدتي الديموقراطية بصدق، لا يسعني إلا أن أبقى مخلصًا لتلك العقيدة حتى في هذه اللحظة، لأن الديموقراطية وفقًا لاعتقادي هي الأساس الوحيد الموثوق والدائم لحياة بشرية كريمة، وأناشد الجميع لإيجاد حل سلمي وتعاون ناجح من خلال الوسائل البرلمانية ومن خلال الجبهة الوطنية، من الواضح لي أن الاشتراكية هي أسلوب حياة يرغب فيه جزء ساحق من أمتنا. وفي نفس الوقت أعتقد أنه مع الاشتراكية يمكن وجود قدر معين من الحرية والوحدة"[٦٥].

- **رد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي على رئيس الجمهورية:**

وفي محاولة لمنع جوتوالد من إقالة الوزراء غير الشيوعيين، ناشد بينيس في خطابه العمل ضمن التقاليد الديموقراطية، ومحاولة حل الأزمة الحكومية بالوسائل البرلمانية والدستورية[٦٦]، كما أعرب في رسالته لرئيس حكومة تشيكوسلوفاكيا عن وعيه بأن الغالبية العظمى من سكان البلاد يرغبون في الاشتراكية كأسلوب حياة، لكنه أصر أيضًا على أن هذا الهدف يجب أن يتحقق بالوسائل الديموقراطية، ولكن لم يلق نداء الرئيس لجوتوالد آذانًا صاغية[٦٧].

ففي ٢٥ فبراير ١٩٤٨ تلقى بينيس ردًا رسميًا –حرر في ٢٤ فبراير–من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لتشيكوسلوفاكيا[٦٨]، حيث أقرت رئاسة هيئة المكتب بخطاب بينيس المؤرخ في ٢٤ فبراير، كما أكدت بصراحة رفض الدخول في مفاوضات مع الأحزاب الثلاثة، لأن هذا لن يتوافق مع مصالح ووحدة الشعب، ولا مع مصالح التنمية السلمية للجمهورية. وفي هذا الإطار أوضح الرد لرئيس الجمهورية، أن تلك الأحزاب قد خانت الأفكار الأساسية للديموقراطية الشعبية والجبهة الوطنية، واتجهت للعمل بكافة الوسائل لتقويض أية جهود بناءة للجمهورية التشيكوسلوفاكية، وضد الأسس الداخلية والخارجية لأمن الدولة.

هذا بالإضافة إلى أن الحزب الشيوعي أوضح في رده أن هذه الأحزاب تواصلت مع الدوائر الأجنبية المعادية للنظام الديموقراطي، وبالتعاون مع هذه العناصر الأجنبية المعادية حاولت تعطيل التطور الذي تمر به البلاد، حيث توج هذا النشاط المتزايد باستمرار بمحاولة تفكيك الحكومة، وهي محاولة كانت مقترنة بأعمال تهدف إلى الانقلاب[٦٩].

ووفقًا للاستراتيجية الشيوعية، وافقت هيئة رئاسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي على مقترحات رئيس الوزراء كليمنت جوتوالد والتي بموجبها يقوم باستكمال الحكومة بممثلين بارزين من جميع الأحزاب، وكذلك المنظمات الوطنية الكبيرة، التي يمثل فيها كل الوطنيين التقدميين المخلصين للجمهورية والشعب. حيث أكدت هيئة المكتب " أن الحكومة المملوءة بهذه الطريقة ستقدم نفسها بموافقة كاملة مع مبادئ الديموقراطية البرلمانية أمام الجمعية الوطنية الدستورية ببرنامجها وتطلب الموافقة عليه. وبذلك فإن هذه العملية الدستورية والبرلمانية هي فقط التي يمكن أن تضمن التطور السلمي للجمهورية، وفي نفس الوقت تتوافق مع أفكار الأغلبية الكاملة للشعب العامل، فإن هيئة رئاسة اللجنة المركزية تأمل بشدة توخي الحذر، مع الأخذ في الاعتبار أنك ستدرك صحة استنتاجاتها وستوافق على مقترحاتها"(٧٠).

إذًا لم يعُد من الممكن أن يتفاوض الشيوعيون مع الوزراء المستقيلين من الأحزاب الأخرى؛ وذلك لأنهم لم يعودوا يمثلون المشاعر الحقيقية لناخبيهم، بل على العكس من ذلك فقد أظهر الحزب الشيوعي أن الأعضاء العاديين في هذه الأحزاب هم أنفسهم الذين يرغبون في "ولادة جديدة لأحزابهم والجبهة الوطنية"(٧١).

على أي حال، فإنه خلال المراحل الأخيرة من أزمة الحكومة، قام الحزب الشيوعي باطلاع كوادره بشكل شامل على الوضع الداخلي، وقد تم حثهم على التزام اليقظة المستمرة، كما تم إرشادهم إلى الطرق والوسائل الممكنة للعمل في السعي لتحقيق الهدف الشيوعي للحصول على الأغلبية المطلقة، أي الحق في الحكم غير المقيد من قبل حكومة ائتلافية. كان القادة الشيوعيون على ما يبدو موجودون في كل مكان ولا يكلون، وبعيدًا عن السماح للأحداث بأن تأخذ مجراها، بذل الحزب كل جهد في حدود إمكانياته لتحويل أزمة الحكومة إلى هزيمة لمعارضيه. لقد ظل الوضع متقلبًا لمدة خمسة أيام، لكن النتيجة لم تكن موضع شك، فقد اكتملت سيادة الشيوعيين. لقد كانوا سادة أدوات القوة ووسائل الاتصال، وكانوا يسيطرون على الجماهير، ولكن الشيء الوحيد الذي أخر النصر لمدة خمسة أيام هو رفض بينيس قبول استقالة الوزراء الاثني عشر، أو السماح بتشكيل حكومة جديدة تعكس فكرة جوتوالد عن "جبهة وطنية شعبية متجددة"، حتى في الوقت الذي تمسك فيه بينيس بمحاولة إيجاد حل للأزمة، شرع الشيوعيون في حلها من جانب واحد(٧٢).

لقد اصطدم مفهومان مختلفان للقانون في ٢٥ فبراير ١٩٤٨، فمن ناحية استخدم الشيوعيون القانون كأداة لتحقيق أهدافهم في ظل ضمان الأغلبية–مع الوزيرين غير الحزبيين– في الحكومة، بينما تُرك خصومهم من أحزاب اليمين مع حكم القانون وبالتالي حددوا أفعالهم، وبمعنى آخر لم يكن بإمكانهم سوى الانتظار والأمل في الرئيس بينيس لكي يقرر مصيرهم(٧٣).

وفي ظل استحكام الأزمة تم قبول استقالة الوزراء الأثنى عشر، وتم توقيع رئيس الجمهورية في مساء يوم ٢٥ فبراير ١٩٤٨ المرسوم الخاص بتألف الوزارة الجديدة(٧٤)، والتي حصلت فيها أحزاب اليسار على سبعة عشر وزيرًا من ٢٣ وزيرًا، بينما في الوزارة السابقة لم يتجاوز عددهم ١٢ وزيرًا من ٢٦ وزيرًا، كما حصل الوزراء المنتمين لأحزاب اليمين على أربعة مقاعد فقط، بينما كانوا في السابق ١٢ وزيرًا(٧٥).

وفي مساء يوم ٢٥ فبراير ١٩٤٨، ألقى رئيس الحزب الشيوعي لتشيكوسلوفاكيا ورئيس الوزراء كليمنت جوتوالد خطابه في ميدان وينسيسلاس، معلنًا للجماهير قبول الرئيس بينيس اقتراحه بشأن استقالة الوزراء المستقيلين في ٢٠ فبراير ١٩٤٨، وكذلك موافقته على قائمة بالأشخاص الذين ينبغي استكمال الحكومة بهم، حيث قال أيها الرفاق: " استطيع أن اقول لكم ان الرئيس قبل كل مقترحاتي، تماما كما قدمت..... رد الفعل الذي كان يهيئ لضربة حاسمة ضد نظام شعبنا الديموقراطي، قد تم صده وهزيمته"(٧٦).

وفي نفس اليوم تفرق القادة غير الشيوعيين دون تأخير، ولجأوا إلى الخارج وتركوا الطريق مفتوحًا للشيوعيين وحلفائهم لإنهاء الاستيلاء على السلطة دون أي مقاومة، كما صوتت الجمعية التأسيسية لصالح الحكومة الجديدة بأغلبية كبيرة (٢٣٠ من أصل ٣٠٠ صوت) وعاد الهدوء إلى تشيكوسلوفاكيا بعد اضطرابات الأزمة(٧٧).

وبذلك يظهر من سياق الأحداث أن استقالة الوزراء في ٢٠ فبراير كانت خطوة غير مدروسة، مما روج لخطط الشيوعيين، وأعطى جوتوالد سلاحًا هائلاً، ذلك أن الغالبية العظمى من أعضاء الحكومة–المناصب– ظلت في أيديهم، وبالتالي لا ينبغي للحكومة ككل أن تستقيل. وهكذا تمكن الشيوعيون من تحقيق إعادة تنظيم الحكومة، وإدخال الأشخاص الذين كانوا على استعداد للتعاون معهم(٧٨).

وعلى الجانب الآخر، فقد أعلن هربرت ريبكا " أن الانقلاب الشيوعي في فبراير ١٩٤٨ كان بتوجيه من زورين نائب وزير خارجية موسكو، والذي أرسلته للتأكد من نجاح الانقلاب. كان تدمير تشيكوسلوفاكيا الديموقراطية المستقلة يعني نهاية كل آمال الغرب في التعاون المعقول مع روسيا السوفيتية، إذ ضم الروس تشيكوسلوفاكيا إلى الكتلة السوفيتية، وبذلك أكملوا سيطرتهم على شرق ووسط أوروبا."(٧٩).

لقد أظهرت الرسائل المرسلة من السفارة الأمريكية في براج إلى الخارجية الأمريكية أن الرئيس بينس لم يُبلَّغ بنية الأثنى عشر وزيرًا في الاستقالة، وأن تصرفهم جاء بمثابة مفاجأة له(٨٠)، حيث أوضح مازرايك في حديثه مع السفير الأمريكي مدي الضغوط التي تعرض لها الرئيس نتيجة لتدهور صحته، فقد فكر بينيس أولاً في الاستقالة دون قبول الاستقالات أو الموافقة على الحكومة الجديدة، لكنه كان مترددًا في القيام بذلك لأنه كان يخشى أن تحدث الفوضى، وقد اتخذ قراره أخيرًا لقبول الحكومة الجديدة ثم الاستقالة، ولكنه لم يتقدم بالاستقالة في اللحظة الحرجة بسبب كراهيته الشديدة لزدينيك فيرلينجر نائب رئيس مجلس الوزراء، أو لزدينيك نيدلي Zdeněk Nejedlý(٨١) وزير التربية والتعليم الشيوعي كخلفه المحتمل(٨٢).

وجدير بالذكر أن تقارير السفارة البريطانية ببراج أظهرت أن الأقلية الشيوعية قد نجحت عن طريق استخدام القوة والترهيب، وتحت غطاء دستوري في السيطرة على تشيكوسلوفاكيا. كما تضمنت الخطوات الشيوعية الاتجاه لمنع الرئيس بينيس من الإدلاء بآرائه الحقيقية، وعلى هذا الأساس لم يجد الرئيس بينيس مفرًا من الموافقة على تشكيل الحكومة الجديدة في ظل مرضه ورغبته في الاستقالة(٨٣).

وفي هذا الاطار ذكر الرئيس الأمريكي هاري ترومان في مذكراته " أن تشيكوسلوفاكيا التي كانت لفترة طويلة معقل الديموقراطية في وسط أوروبا، طالبت القيادة الشيوعية القاسية، المدعومة من الجيش السوفيتي على الحدود، بالسلطات الكاملة للرئيس إدوارد بينيس، الذي صمد لمدة أربعة أيام قبل الخضوع للضغط، ولكن في ٢٥ فبراير ١٩٤٨، وقعت تشيكوسلوفاكيا الديموقراطية للمرة الثانية في أقل من تسع سنوات، تحت وطأة الشمولية(٨٤).

على أي حال فقد هاجم رئيس الوزراء جوتوالد في ٢٧ فبراير ١٩٤٨ بيان القوى الثلاث: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، الذي يدين الانقلاب الشيوعي(٨٥) في

تشيكوسلوفاكيا. كما رفض الإعلان الحكومي أن تتمتع سلطات الدول الثلاث "بأدنى حق قانوني في التدخل في شئون تشيكوسلوفاكيا أو حتى الانتقاد". وأضاف جوتوالد في تعليقه على البيان المشترك الذي أدان فيه احداث تشيكوسلوفاكيا وتدمير ديموقراطيتها: "لن نتعلم أبدًا أي دروس في الديموقراطية من أولئك الذين يعانون من ضمير ميونخ، والذين تعاملوا مع هتلر لتقسيمنا"(٨٦).

وفي تحليل لما سبق يتضح أن تقديم الوزراء المنتمين لأحزاب اليمين باستقالتهم قد أفسح المجال لأحزاب اليسار ليرتبوا الانتخابات المزمع عقدها حسب أهوائهم، وعلى الرغم من محاولات الرئيس بينيس ابقائهم في الحكومة لحفظ التوازن الحزبي، إلا أن ضغط الحزب الشيوعي على بينيس قد نجح في النهاية، وتحقق للشيوعيين ما أرادوا نحو توجيه تشيكوسلوفاكيا وبصفة نهائية نحو المعسكر الشرقي. وجدير بالذكر أن دعم الاتحاد السوفيتي للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي وإعطائه الضوء الأخضر نحو السيطرة على البلاد، قد جعل الرئيس بينيس يفقد الأمل في إيجاد حل لتلك الأزمة؛ وذلك لتخوفه من نتائج تنحية الشيوعيين عن الحكم، فلم يكن راغبًا في اعطاء الفرصة لهم لكي يقوموا بثورة، وبذلك جنب البلاد ويلات الحرب الأهلية. وعند النظر بدقة للتحركات الشيوعية على أرض الواقع ظهر مدي نجاح الدعاية الخاصة بهم، ومدي إعدادهم لأنفسهم من أجل الحسم العسكري تجاه أحزاب اليمين، فقد كانت فصائل المليشيات الشيوعية مستعدة للعمل العسكري في المصانع التي تقع في كل أنحاء البلاد(٨٧).

على كل حال فإنه بالرغم من أن التقارير البريطانية حاولت إظهار وجود سخط شعبي كبير من غير الشيوعيين، إلا أن السكان بغض النظر عن حبهم للحرية، كانوا خجولون بشكل طبيعي، وانهزاميون بشكل مضاعف من ذاكرة الاحتلال الألماني، وغير قادرين على أي مقاومة جادة، وذلك في ظل وجود شعور بأن الرئيس بينيس وأحزاب اليمين قد ساهموا في الكارثة من خلال سوء تقدير قوة خصومهم، وفشلوا في اتخاذ أي اجراء فعال خلال الأزمة(٨٨).

إذًا يمكن وصف الاستقالة في ٢٠ فبراير بأنها كانت خطأ تكتيكي من قبل الأحزاب الثلاثة، لأنها أعطت الشيوعيين الفرصة لتسوية حساباتهم أخيرًا مع تلك الأحزاب، على الرغم من أن الصدام كان واقعًا في أي وقت لا محالة. ومما يدلل على ذلك تصريح وزير الإعلام

فاتسلاف كوبيكو Václava Kopeckého[٨٩] في اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في ٩ أبريل ١٩٤٨ : " كل شيء سار على ما يرام، في الواقع كان يجب أن يأتي شهر فبراير. نشكر الرفيق جوتوالد على ذلك، والذي أثبت أنه حقًا أفضل تلاميذ لينين وستالين"[٩٠].

- **تأليف الشيوعيون للوزارة الجديدة ٢٦ فبراير ١٩٤٨:**

لقد اتجه جوتوالد في ٢٦ فبراير ١٩٤٨ لإعادة تنظيم الوزارة الجديدة، وذلك بضم وزراء شيوعيين أو من أنصار الشيوعية، كما قام بحركة تطهير واسعة النطاق داخل الحكومة والبرلمان وخارجهما للتخلص من المعارضين، وفي ذلك الوقت انتهز رئيس الحزب الاشتراكي الديموقراطي السابق– فيرلينجر– الفرصة للعودة، فقام بطرد رئيس الحزب بمعاونه أنصاره، وقام بحركة تطهير في حزبه وأعلن انضمامه للشيوعيين[٩١].

وهكذا اتجهت الحكومة التشيكوسلوفاكية الجديدة لاتخاذ كافة الاجراءات التي تكفل لها أحكام السيطرة على البلاد، حيث أسرعت في تطبيق نظام التأميم على المنشآت والمرافق التي لم تكن أممت بعد، كما بادرت بإجراء حركة تطهير في دواوين ومصالح الحكومة، والمنشآت والمرافق الحكومية والأهلية، وقد شملت هذه الحركة موظفي وزارة الخارجية ووزارة التجارة الخارجية، إضافة لهذا فإن التطهير كان شاملاً لأحزاب اليمين والصحف المنتمية لهم؛ وذلك بهدف استبعاد المناوئين للحكم الشيوعي في البلاد[٩٢].

ولم ينته الأمر عند هذا الحد، فقد أذيع نبأ انتحار جان مازاريك وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا، حيث أشار البلاغ الرسمي في هذا الشأن أنه قام بإلقاء نفسه من شبابيك الحديقة الداخلية لقصر وزارة الخارجية، وذلك بحجة أنه كان يعاني من الاضطراب النفسي والعصبي. وبذلك يتضح أن موت وزير الخارجية جاء في ظروف غامضة، فعلى ما يبدو أنه قد مات نتيجة الاعتداء عليه، وبأن الجناة قد أحضروا جثمانه بعد ذلك ووضعوه في المكان الذي أشار اليه البيان الرسمي، ومما يدلل على ذلك أن كل من شاهد وجهه وجثمانه لم يعثر على ما يدل على وجود جروح أو اصابات، ومن هذا المنطلق يتضح أنه قد يكون هناك ثمة وجود علاقة قوية بين وفاته من جهة، وحادث انتحار–قبل أسبوعين– وزير العدل السابق المستقيل وأحد زعماء الحزب الاشتراكي الوطني، والذي تتشابه مع نفس رواية انتحار وزير الخارجية[٩٣].

إذاً أثبتت الأحداث السياسية التي مرت بها تشيكوسلوفاكيا في فبراير ١٩٤٨، مدي الترتيب المسبق والاستعداد من قبل الحزب الشيوعي في القبض على زمام الأمور في البلاد. وقد بدا ذلك جليًا في استغلاله لفرصه استقالة الوزراء المنتمين لأحزاب اليمين، وعقب ذلك اتجه جوتوالد لضم وزراء للحكومة الجديدة من الأحزاب الأخرى، وقد قبل هؤلاء الوزراء التعاون معه خوفًا من أن يصيبهم ما أصاب زعماء أحزابهم من اضطهاد، ولكي تضمن الوزارة تمرير مشاريع قوانينها في البرلمان عمدت إلى تطهيره من النواب البارزين المعارضين للشيوعية، حيث رفعت الحصانة البرلمانية عن بعضهم، والقت القبض على بعضهم واستبدالهم بآخرين من الموالين لها. وبذلك يتضح أن حكومة جوتوالد قد اتخذت كافة السبل لتدعيم مركزها، وتمرير مشروعاتها بدون معارضة في البرلمان، والتي تمثلت في:

١- مشروع بقانون الدستور الجديد، والذي ينص على تسمية الجمهورية التشيكوسلوفاكية بالجمهورية الشعبية.

٢- مشروع بقانون الانتخاب الجديد.

٣- مشروع قانون بتأميم جميع المصانع والشركات وغيرها من المؤسسات العامة.

٤- مشروع قانون بمصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة، وتوزيعها على صغار الفلاحين وبذلك يتم تحديد الملكية الفردية.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة قامت بتنفيذ بعض هذه المشروعات قبل استصدار قانون لها، وذلك لثقتها من أعضاء البرلمان، حيث أنه تم تأميم ٩٠٪ من المصانع، وبذلك يظهر من سياق الأحداث مدي التدابير والاجراءات التي اتخذتها الحكومة لفرض النظم الشيوعية بصرامة في البلاد(٩٤).

- **الانتخابات العامة في تشيكوسلوفاكيا:**

وفي ضوء الاستعداد للانتخابات العامة للجمعية الوطنية التشيكوسلوفاكية وجهت حكومة جوتوالد كل نشاطها في هذا الاتجاه؛ وذلك لأن نتيجة تلك الانتخابات تعد بمثابة استفتاء عام للشعب في تلك الأحداث التي مرت بها تشيكوسلوفاكيا منذ فبراير ١٩٤٨، وكذلك تتويجًا لبرنامجها السياسي الذي اعدته للبلاد لتسير عليه وفق النظم الشيوعية. وفي هذا الاطار استخدمت الحكومة كافة وسائل الدعاية من خطب ومنشورات وصحف ومحطات الإذاعة، وذلك للإشادة بما قامت به من تشريعات خصت بها الطبقات الفقيرة بالجانب الأكبر

من رعايتها، وتأثير النظم الشيوعية على جميع الطبقات التي تمثل السواد الأعظم من عامة الشعب، وهي طبقات العمال وصغار المزارعين وأصحاب المهن البسيطة.

وبالفعل جرت الانتخابات في ٣٠ مايو ١٩٤٨، وقد أعدت الحكومة لكل ناخب قائمتين: الأولى قائمة مرشحي الجبهة الوطنية والتي تضمنت أسماء مرشحي الحكومة لعضوية الجمعية الوطنية، أما الثانية اطلقت عليها القائمة البيضاء والتي خصصت للمعارضين، وكان على كل ناخب أن يختار بين التصويت لقائمة الحكومة برمتها وبين رفض التصويت لتلك القائمة. وعلى أثر اجراء الانتخابات فازت قائمة الحكومة بنسبة ٨٩.٢ من مجموع الأصوات، حيث تضمنت الجبهة الوطنية أسماء مرشحي الأحزاب في البلاد، والتي حقق فيها الحزب الشيوعي أغلبية ساحقة، فقد حصل على مائتي وسبعة وثلاثين مقعدًا في المجلس النيابي من مجموع المقاعد التي بلغ عددها الثلاثمائة، وبذلك نجحت "ضربة براج"، والتي أظهرت مدى نجاح الشيوعيون في تنفيذ مخططاتهم للسيطرة على البلاد(٩٥).

- **أزمة الدستور واستقالة الرئيس بينيس:**

واستمرارًا لسياسة الحزب الشيوعي في استثمار نجاحاته، اتجهت حكومة جوتوالد لإقرار الدستور الجديد الذي تبنته في ٩ مايو ١٩٤٨، وهو موعد الاقتراع الذي انعقدت فيه الجمعية التأسيسية، وعندما طلب رئيس الجمعية التصويت على مشروع الدستور تم الموافقة عليه بالإجماع، وبذلك تم قبول نصوص الدستور من جميع الأعضاء الحاضرين وعددهم ٢٦٤ عضوًا، ولكي يصبح هذا الدستور نافذًا كان لابد من موافقة رئيس الجمهورية عليه خلال شهر من تاريخ الاقتراع، ولكن الرئيس بينيس كان معارضًا لنصوصه(٩٦) لعدة أسباب وهي:

١- أن دستور تشيكوسلوفاكيا الجديد كان يشبه دساتير الجمهوريات السوفيتية والدول التي تدور في فلكه، وهذه الدساتير جميعًا لا تعترف بمبدأ الفصل بين السلطات، وذلك على اعتبار أن الشعب هو مصدر السلطات، وأن الجمعية الوطنية هي صاحبة الحق الأعلى في هذه السيادة بوصفها ممثلة للشعب.

٢- أن الجمعية الوطنية سلبت حقوق السلطة القضائية، فهي التي تقرر دستورية القوانين وتقوم بتفسيرها، وتفصل في صحة الأوامر واللوائح.

٣- سمح الدستور الجديد بتقليص سلطات رئيس الجمهورية، كما سمح إلى "لجان العمل" بمراقبة عمليات الانتخابات والإشراف عليها، وهي لجان انشئت خصيصًا لتنفيذ قرارات وأوامر الحزب الشيوعي.

٤- حدد الدستور الجديد الملكيات الفردية في الأراضي بخمسين هكتارًا، وكذلك الأراضي التي يجب أن تؤمم، والتي تأممت بالفعل، كما أعطى الدولة السلطة المطلقة في تأميم ما ترى تأميمه من الممتلكات بعد ذلك(٩٧).

وفي ظل تمسك الرئيس بينيس بتلك الأسباب امتنع عن الموافقة على الدستور الجديد والتوقيع عليه، بل صمم على وجهة نظره، ولهذا حدثت أزمة دستورية، وذلك لأنه في حالة عدم موافقة رئيس الجمهورية على مشروع الدستور خلال شهر يعاد مرة أخرى للبرلمان لتعديله، ومع تصميم البرلمان على اخراج الدستور الجديد، وكذلك الضغط السوفيتي لتمريره، لم يجد الرئيس بينيس إلا تقديم استقالته(٩٨).

وبالفعل استقال الرئيس إدوارد بينيس في ٧ يونيو ١٩٤٨، دون أن يُوَّقع على الدستور الذي وضعته الحكومة -من خلال البرلمان في ٩ مايو- التي يهيمن عليها الشيوعيون. إذاً جاءت استقالته بعد ثمانية أيام فقط من "انتصار" النظام الجديد في تصويت القائمة الواحدة، الذي أنتج برلمان أكثر من ثلثي أعضاءه من الشيوعيين(٩٩).

وفي رسالة من الرئيس بينيس للحكومة، قال فيها إنه قرر في ٤ مايو ١٩٤٨ الاستقالة، وأبلغ جوتوالد بذلك(١٠٠)، حيث جاء فيها: " في هذا الوقت ناقشنا قراري، وكل مشاكل الوضع السياسي برمته، وقلت لك أيضًا نصحني أطبائي بمراعاة وضعي الصحي. بالإشارة إلى مقابلتي هذه، أطلب منكم إخطار الجمعية الوطنية بقراري وأطلب منهم التفضل بالإقرار باستقالتي للسلطة المسؤولة، التي كرمتني بانتخابي بالإجماع في ١٩ يونيو ١٩٤٦" (١٠١).

على كل حال، فقد تم ارسال خطاب الاستقالة في ٧ يونيو ١٩٤٨ إلى رئيس الحكومة، وفي نفس اليوم اجتمع مجلس الوزراء وأعلن قبول استقالة الرئيس بينيس، وقرر أن يقوم رئيس الحكومة بأعمال رئيس الجمهورية حتى يتم انتخاب رئيس جديد في ١٤ يونيو، وبعد مشاورات بين الأوساط السياسة في الفترة من ٧-١٤ يونيو ١٩٤٨ استقر الرأي على ترشيح جوتوالد على أن يخلفه في رئاسة الحكومة المسيو زابوتسكي النائب الأول لرئاسة

الوزارة ورئيس اتحاد العمال، وبالفعل اجتمع أعضاء الجمعية الوطنية في يوم ١٤ يونيو في جلسة رسمية علنية حضرها رؤساء البعثات السياسية، حيث تم فيها انتخاب كليمنت جوتوالد رئيسًا للجمهورية بالإجماع(١٠٢)، وعقب انتخابه حل مكانه زابوتسكي على رأس الحكومة، كما انضم الحزب الاشتراكي الديموقراطي في ٢٧ يونيو ١٩٤٨ للحزب الشيوعي(١٠٣).

إذاً فإن براعة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي واستراتيجية أظهرت أن التحول الذي مرت به البلاد كان برغبتها، كما تجلت كذلك في محاولاته لتقديم أحداث فبراير ١٩٤٨ على أنها مجرد تغيير للحكومة وليس للنظام، وبذلك أصبح الحزب الشيوعي هو المسيطر على الدولة، وكذلك اصبحت الوكالات الحكومية الرسمية كمنفذين لقرارات الحزب الشيوعي، فقد ذكر السفير الأمريكي شتاينهارت " أن الحكومة السوفيتية كانت حريصة على البقاء في خلفية الأحداث الأخيرة في تشيكوسلوفاكيا، لم يكن هناك دليل على وجود أي حشود للقوات السوفيتية على حدود تشيكوسلوفاكيا"، وبالمثل لم ترى وزارة الخارجية البريطانية "أي دليل على الإطلاق على التدخل السوفيتي، على الرغم من أن وجود زورين في براج في ذلك الوقت هو مؤشر واضح على أن الحكومة السوفيتية قد زورت الأزمة في الواقع، رسميًا تبدو الأزمة شأنًا تشيكيًا داخليًا(١٠٤)، وبذلك كان من الصعب نقل الأزمة التشيكية إلى الأمم المتحدة"(١٠٥).

ومن هذا المنطلق تم فقد آخر جسر محتمل بين الشرق والغرب في وسط أوروبا عندما انتقلت سيطرة تشيكوسلوفاكيا في فبراير ١٩٤٨ من أيدي الائتلاف الوطني بقيادة الشيوعيين إلى الحزب الشيوعي وحده، وبذلك أدى استيلاء الشيوعيين على السلطة في براج إلى القضاء على المحاولة الوحيدة المتبقية للتعاون الحر بين الشيوعيين والاشتراكيين والأحزاب غير الماركسية(١٠٦).

لقد نجح الحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا في تحقيق الانتصار على أحزاب اليمين في فبراير ١٩٤٨؛ لأنه بصفته الحزب الحاكم كان مستعدًا سياسيًا وتنظيميًا وأيديولوجيًا للأحداث، لذلك تمكن من اجتياز هذا الاختبار وإثبات أن الشيوعيين لم يطوروا فحسب، بل طبقوا أيضًا النهج الأمثل للثورة الاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا(١٠٧).

الخاتمة

على كل حال, فإنه بين عامي ١٩٤٥-١٩٤٨، أظهر الشيوعيون تنوعًا مذهلاً في محاولة تشكيل رأي الأغلبية حول حزبهم، وأعلنوا التمسك بخط ديموقراطي تطوري في النهج مع إيحاءات قومية وسلافية قوية. لقد استغلوا الخوف المستمر من إحياء القوة الألمانية، وبذلك فإنهم كانوا بحاجة إلى الصداقة القوية مع الاتحاد السوفيتي. وعلى عكس الممارسات التقليدية، سعوا إلى منح حزبهم أساسًا جماهيريًا، وفتحه أمام جميع القادمين دون الالتفات إلى جانب الاعتبارات الأيديولوجية، وعندما لم يحقق الشيوعيون الهدف النهائي لسياستهم، من هنا جاءت ضرورة ضربة براج، وبذلك فإن سلاسة الانتقال مثلَّت إنجازًا شيوعيًا كبيرًا. وذلك إذا تم وضع العديد من الحقائق في الاعتبار: حيث تم تأميم جزء كبير من اقتصاد تشيكوسلوفاكيا بالفعل، كما كان أمام الشيوعيين ثلاث سنوات لاكتساب الخبرة في الإدارة العامة، وتعزيز سيطرتهم على مناصب السلطة الرئيسية داخل الحكومة وخارجها. إضافة لهذا كان التهديد بالتدخل السوفييتي رادعًا قويًا لمظاهر المعارضة العلنية. ومع ذلك فإن السهولة التي اكتسب بها الشيوعيون السلطة خلال تلك الأحداث، عكست نجاح خططهم السياسية في فترة السنوات الثلاث التي سبقتها(١٠٨).

وعند النظر بدقة لأحداث براج يتضح أنه كان الرد الحقيقي من ستالين على اعلان مشروع مارشال، وبذلك فإن تلك الأحداث كانت كالصاعقة التي هزت وجدان الرأي العام، وذكرته بمونيخ عام ١٩٣٨، حيث أبرق سفير الولايات المتحدة الأمريكية إلى وزارة الخارجية يقول: " جرى استخدام طرائق الضغط والارهاب ذاتها التي كان هتلر يستخدمها حين كان ينوي اقالة رئيس دولة ما"، كما كتب الجنرال مارشال في ٣ مارس ١٩٤٨: " نجد بالضبط انفسنا في الحالة ذاتها كما فرنسا وانجلترا عام ١٩٣٩، في وجه هتلر. انطباعي سيء للغاية، وينبغي اتخاذ قرار ما"(١٠٩)، كما وصف وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس(١٩٥٣-١٩٥٩) أحداث فبراير ١٩٤٨ قائلاً " استولى الحزب الشيوعي على مقاليد السلطة تمامًا بعد ثورة بيضاء، وانتحر جان مازاريك أو قتل، ومات الرئيس بينيس كسير القلب. وبذلك تم انتصار رائع ومخيف لأساليب الشيوعية السوفيتية التي لا ترحم"(١١٠).

وبصفة عامة يتضح أن الصراع الحزبي في تشيكوسلوفاكيا بين أحزاب اليمين واليسار بقيادة الحزب الشيوعي قد وصل إلى مرحلة الإطاحة بالآخر وضرورة القضاء عليه، ففي

الوقت الذي حاولت فيه أحزاب اليمين استعادة قوتها، خصوصًا وأن الحزب الاشتراكي الديموقراطي الذي كان دائما يرجح إحدى الفريقين رفض الانضمام للحزب الشيوعي في البداية، ورددت صحفه القول بأن الحزب يود التعاون مع أحزاب اليمين، وبذلك أصبحت الأخيرة خطرًا على نفوذ الحزب الشيوعي رغم بقاء أحزاب اليمين في وزاراتهم الأقل أهمية، بينما الشيوعيون وقد فقدوا الحزب الاشتراكي الديموقراطي بقوا مسيطرين على المناصب الوزارية الأكثر أهمية. إضافة لهذا فإن الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية كان ذا تأثير فعال على تشيكوسلوفاكيا، خاصةً بعد موقف حكومة جوتوالد تجاه مشروع مارشال، حيث كلَّفت سفيرها في باريس في البداية أن يعلن قبول حكومته للمشروع، وعقب ذلك سافر رئيس الحكومة لموسكو، وعند عودته أعلن عدوله عن قبول المشروع، وبذلك اضطرت تشيكوسلوفاكيا إلى اتخاذ موقف حاسم لتحديد موقفها تجاه الكتلتين، وفي ظل تفوق الحزب الشيوعي وسيطرته على معظم مرافق الدولة، كان من الطبيعي تتوج تلك السيطرة بالضغط على الرئيس بينيس الذي رضخ في النهاية، وبذلك نجح الشيوعيون في تحويل تشيكوسلوفاكيا ناحية المعسكر الشرقي(١١١).

لقد كانت ضربة براج في الواقع، تلقائية وسريعة أو معادية لخطوة تكتيكية مشروعة ولكن غير كفؤة مع الوزراء المناهضين للشيوعية. إن الدعاية الشيوعية ضد ميونيخ وضد خطة مارشال ومحاولة الأنجلو- أميركيين التقليدية لبناء ألمانيا قوية ضد الاتحاد السوفيتي مكنت جوتوالد من جذب كل من الكراهية الطبقية والمشاعر القومية، كما منحه ضعف الاشتراكيين الديمقراطيين الدعم الكامل من العمال، وبذلك يظهر من سياق الأحداث أن السيطرة على الشرطة والقوات المسلحة حولت تلك الأحداث إلى ثورة ناجحة، كما أن السرعة الخاطفة للعمل الشيوعي أصابت الجميع بالشلل التام، وكان ذلك واضحًا من خلال الغياب التام للمقاومة المناهضة للشيوعية، بالإضافة لصمت الرئيس بينيس القهري، وسلوك جان مازاريك(١١٢).

ولقد وصف كليمنت جوتوالد رئيس الحزب الشيوعي لتشيكوسلوفاكيا، في مؤتمره التاسع في عام ١٩٤٩، مكانة الحزب في الحياة العامة: " بدون الحزب لن تكون هناك جمهورية ديموقراطية شعبية. لولا الحزب لما كان هناك انتصار فبراير ١٩٤٨. بدون الحزب لن تكون هناك ضمانات بأننا لن ننحرف عن طريق الاشتراكية"(١١٣).

شكل رقم (١)

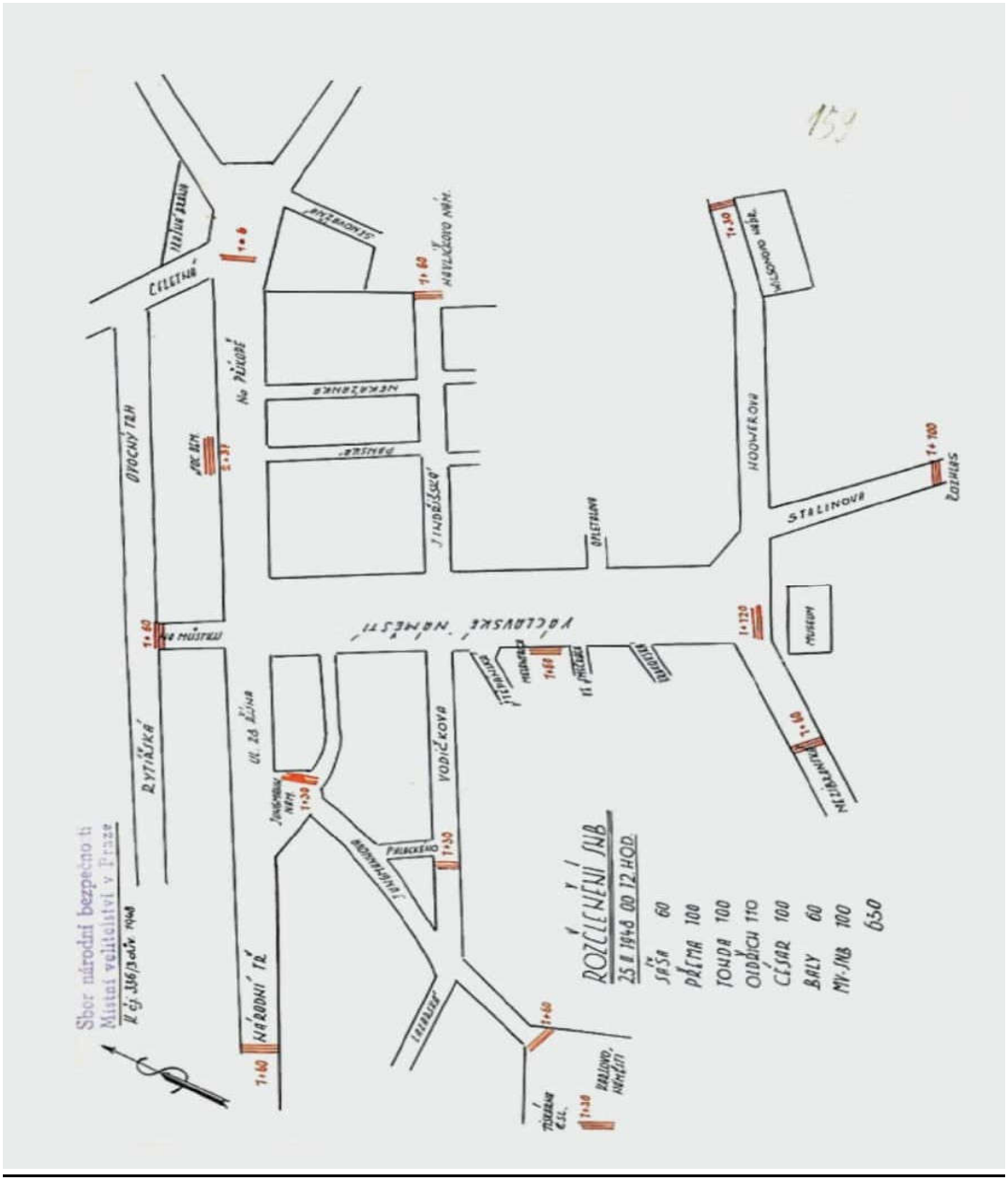

مخطط توضيحي: انتشار وحدات من فيلق الأمن الوطني في محيط ساحة وينسيسلاس (Václavského náměstí)، في ٢٥ فبراير ١٩٤٨.

Zdroj: Muzeum paměti XX. Století (Československa), Únor 1948, dokumentární film, Editoři od: Jan Kalous a Jan Samohýl, 2021, SS.14-15.

ملحق رقم (١)

وقد بلغ عدد الوزراء المستقلين حوالى الاثنى عشر وزيرا نوضح بيانهم فيما يلى

الاسم	اسم الوزارة	اسم الحزب المنتمى اليه
سعادة الدكتور زنكل	نائب رئيس الوزراء	اشتراكى وطنى
» الدكتور ستيفان كوشفارا	» » »	ديموقراطى سلوفاكى
» المسيو جان شرامك	» » »	الشعب التشيكوسلوفاكى
» الدكتور جاروسلاف شترانسكى	وزير المعارف	اشتراكى وطنى
» الدكتور بروكوب دركنا	» العدل	» »
» الدكتور هوبرت ريكا	» التجارة الخارجية	» »
» المسيو فرانتسك هالا	» البريد	الشعب التشيكوسلوفاكى
» المسيو جان كوبسكى	» الفنون والصناعات	» »
» الدكتور ايفان بمتر	» المواصلات	ديموقراطى سلوفاكى
» الدكتور ميكولاس خرانك	» توحيد وتطبيق القوانين	» »
» الدكتور اودلف بروخاسكا	» الصحة	الشعب التشيكوسلوفاكى
» المسيو جان لختنر	وكيل وزارة الدفاع الوطنى	ديموقراطى سلوفاكى

ولم يشترك الوزراء المنتمين للحزب الاشتراكى الديموقراطى وهو من احزاب اليسار مع الوزراء السالف ذكرهم فى تقديم استقالتهم بل اكتفوا بترك الامر فى ايدى رئيس حزبهم

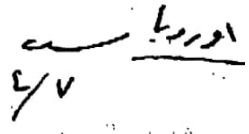

المصدر: دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ تشيكوسلوفاكيا، فيلم رقم ٧٨، محفظة رقم ١١٦، ملف رقم ٣، المفوضة الملكية المصرية بمدينة براج، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: استقالة الوزراء المنتمين لأحزاب اليمين والأزمات السياسية المتوالية، بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٤٨، سري.

ملحق رقم (٢)

255-38

V Praze dne 21. února 1948.

Vážený pane presidente,

předsednictvo Ústředního výboru Komunistické strany Československa jednalo v sobotu dne 21. února 1948 po návratu předsedy vlády Klementa Gottwalda a ministra vnitra Václava Noska z návštěvy u Vás o situaci a usneslo se uvědomiti Vás o tomto svém stanovisku:

Ve chvíli, kdy na Vás doléhá velká tíha odpovědnosti při rozhodování o demisi odstoupivších ministrů národně socialistické, lidové a slovenské demokratické strany, chceme Vám, pane presidente, znovu připomenouti, že přijetí demise je podle našeho názoru jedinou schůdnou cestou demokratického, ústavního a parlamentního řešení nynější vládní krise.

Nechceme Vás, pane presidente, nechat v pochybnosti o tom, že pro naší stranu je směrodatná vůle lidu, který si přímo živelně přeje, abyste demisi přijal a aby odstoupivší ministři zůstali mimo vládu, neboť se svým neodpovědným postupem sami neodpustitelně prohřešili na zásadách Národní fronty a duchu vládní spolupráce.

V otázce Národní fronty pokládáme za nutné zdůraznit, že jsme vždy podstatu a smysl Národní fronty viděli především ve svazku pracujících vrstev našeho národa, dělníků, rolníků, živnostníků a inteligence, při čemž seskupení politických stran v Národní frontě a účast jednotlivých stran ve vládě Národní fronty závisí na tom, jak která politická strana je věrna jednotě a zájmům lidu.

Jsme toho názoru, že vláda Klementa G o t t w a l d a setrvává nadále na základě Národní fronty, jejíž sílu demonstroval a demonstruje lid v celé republice v těchto dnech a o jejíž pevnější politickou konstrukci se bude nyní jednat. Zdůrazňujeme znovu,

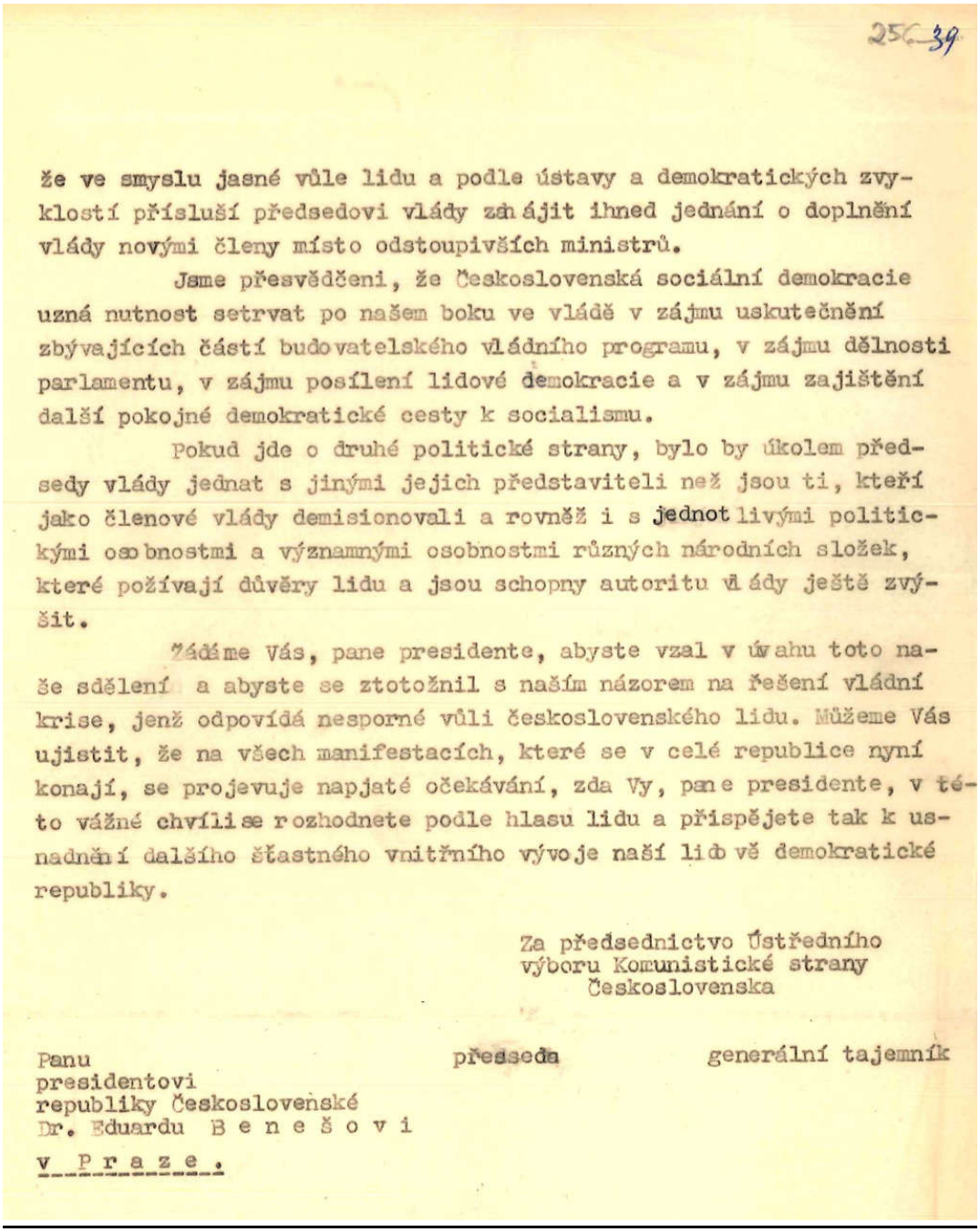

25C-39

že ve smyslu jasné vůle lidu a podle ústavy a demokratických zvyklostí přísluší předsedovi vlády zahájit ihned jednání o doplnění vlády novými členy místo odstoupivších ministrů.

Jsme přesvědčeni, že Československá sociální demokracie uzná nutnost setrvat po našem boku ve vládě v zájmu uskutečnění zbývajících částí budovatelského vládního programu, v zájmu dělnosti parlamentu, v zájmu posílení lidové demokracie a v zájmu zajištění další pokojné demokratické cesty k socialismu.

Pokud jde o druhé politické strany, bylo by úkolem předsedy vlády jednat s jinými jejich představiteli než jsou ti, kteří jako členové vlády demisionovali a rovněž i s jednotlivými politickými osobnostmi a významnými osobnostmi různých národních složek, které požívají důvěry lidu a jsou schopny autoritu vlády ještě zvýšit.

Žádáme Vás, pane presidente, abyste vzal v úvahu toto naše sdělení a abyste se ztotožnil s naším názorem na řešení vládní krise, jenž odpovídá nesporné vůli československého lidu. Můžeme Vás ujistit, že na všech manifestacích, které se v celé republice nyní konají, se projevuje napjaté očekávání, zda Vy, pane presidente, v této vážné chvíli se rozhodnete podle hlasu lidu a přispějete tak k usnadnění dalšího šťastného vnitřního vývoje naší lidově demokratické republiky.

Za předsednictvo Ústředního
výboru Komunistické strany
Československa

Panu
presidentovi
republiky Československé
Dr. Eduardu B e n e š o v i
v P r a z e .

předseda

generální tajemník

بشأن: الخطاب المرسل من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لتشيكوسلوفاكيا إلى رئيس الجمهورية، براج في ٢١ فبراير ١٩٤٨.

Source: Národní archiv, f. KSČ – Ústřední výbor (1945–1989) – Klement Gottwald, archivní jednotka 890, svazek 54.

ملحق رقم (٣)

270 53

Odpověď Ústředního výboru KSČ presidentu republiky.

V Praze dne 24.února 1948.

Vážený pane presidente!

Předsednictvo Ústředního výboru KSČ vzalo na vědomí Váš dopis z 24. t.m. a znovu konstatuje, že nemůže vstoupit v jednání s dosavadním vedením národně socialistické, lidové a slovenské demokratické strany, a to právě proto, že by to bylo v rozporu jak se zájmem jednoty a svornosti lidu, tak se zájmem dalšího klidného vývoje republiky.

Události poslední doby nezvratně dokázaly, že tyto tři strany přestaly zastupovat zájmy pracujícího lidu měst i venkova, že jejich vedení se zpronevěřila základním myšlenkám lidové demokracie a Národní fronty, jak byly vyjádřeny v Košickém i budovatelském vládním programu, a že zaujala postoj podvratné opozice. Znovu a znovu se to projevilo ve vládě, v Ústavodárném národním shromáždění, v tiskových orgánech těchto stran i v akcích, které s hrozivou lehkovážností organisovaly jejich ústřední sekretariáty proti sociálním zájmům pracujícího lidu, proti bezpečnosti státu, proti spojeneckým svazkům republiky, proti státním financím, proti znárodněnému průmyslu, proti naléhavým zemědělským reformám, zkrátka proti celému budovatelskému úsilí našeho lidu a proti samým základům vnitřní a vnější bezpečnosti státu. Činitelé těchto stran vešli dokonce ve styk se zahraničními kruhy, nepřátelskými našemu lidově demokratickému řádu a našim spojeneckým svazkům a ve spolupráci s těmito nepřátelskými zahraničními živly usilovali o zvrat dosavadního vývoje republiky. Tento stále se stupňující proces vyvrcholil pak pokusem o rozbití vlády, který, jak se prokázalo, měl býti provázen pučistickými akcemi.

Mohutné lidové manifestace posledních dnů jasně ukázaly, že náš pracující lid odsuzuje v naprosté svornosti a s pobouřením politiku těchto stran a žádá vytvoření vlády, v níž by zasedli

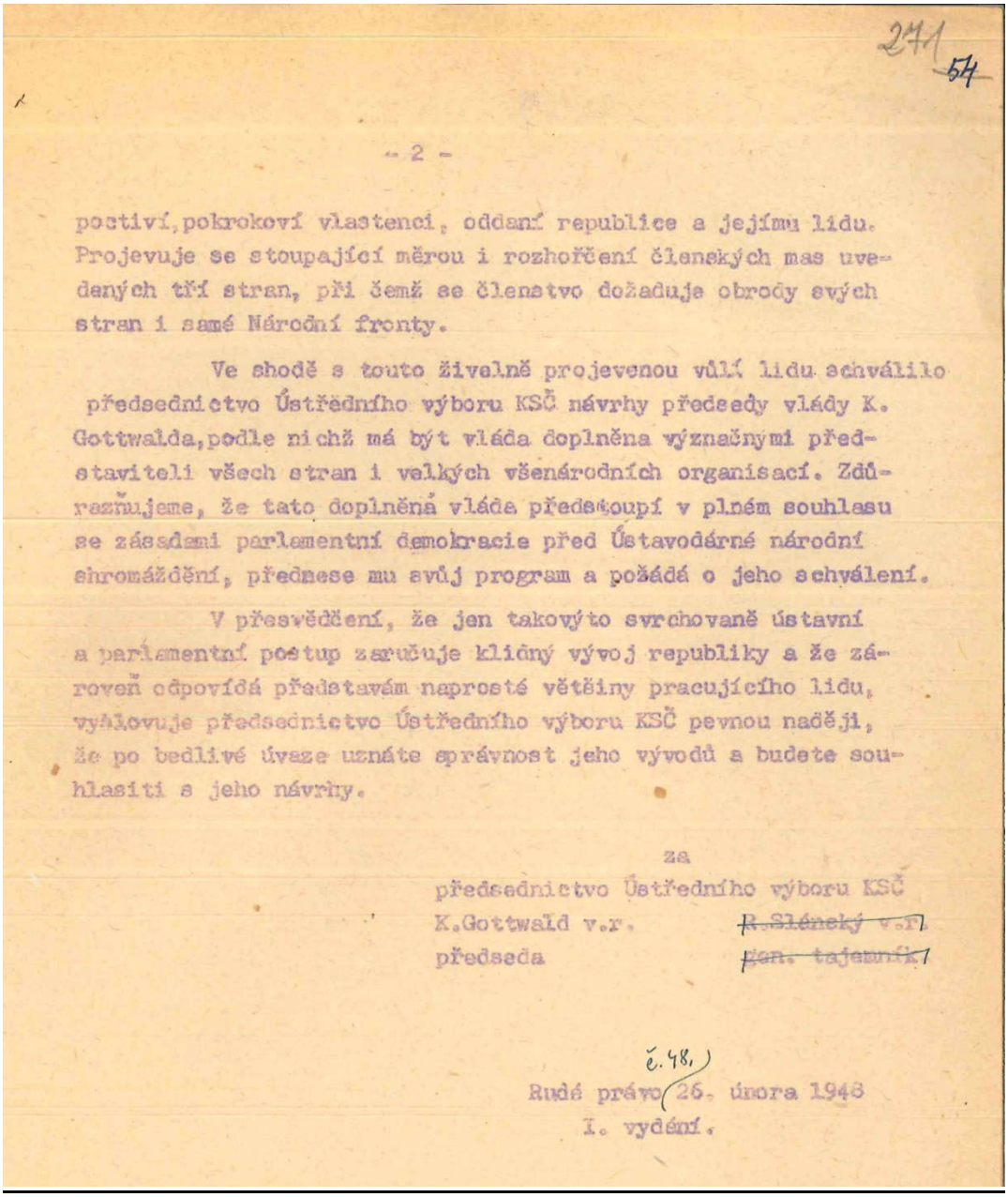

271
54

- 2 -

poctiví, pokrokoví vlastenci, oddaní republice a jejímu lidu. Projevuje se stoupající měrou i rozhořčení členských mas uvedených tří stran, při čemž se členstvo dožaduje obrody svých stran i samé Národní fronty.

Ve shodě s touto živelně projevenou vůlí lidu schválilo předsednictvo Ústředního výboru KSČ návrhy předsedy vlády K. Gottwalda, podle nichž má být vláda doplněna význačnými představiteli všech stran i velkých všenárodních organisací. Zdůrazňujeme, že tato doplněná vláda předstoupí v plném souhlasu se zásadami parlamentní demokracie před Ústavodárné národní shromáždění, přednese mu svůj program a požádá o jeho schválení.

V přesvědčení, že jen takovýto svrchovaně ústavní a parlamentní postup zaručuje klidný vývoj republiky a že zároveň odpovídá představám naprosté většiny pracujícího lidu, vyslovuje předsednictvo Ústředního výboru KSČ pevnou naději, že po bedlivé úvaze uznáte správnost jeho vývodů a budete souhlasiti s jeho návrhy.

za
předsednictvo Ústředního výboru KSČ
K.Gottwald v.r. ~~R.Slánský v.r.~~
předseda ~~gen. tajemník~~

č. 48,)
Rudé právo (26. února 1948
I. vydání.

بشأن : رد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لتشيكوسلوفاكيا على رئيس الجمهورية، براج في ٢٤ فبراير ١٩٤٨.

Source: Národní archiv, f. KSČ – Ústřední výbor (1945–1989) – Klement Gottwald, archivní jednotka 890, svazek 54.

ملحق رقم (٤)

10. LE NOUVEAU GOUVERNEMENT TCHÉCOSLOVAQUE

C'est le 25 février, mercredi, à 16 heures 30 que le président Beneš a contresigné la liste du nouveau gouvernement, excluant les ministres démissionnaires, présentée par Klement Gottwald.

Le gouvernement se composait comme suit :

Premier ministre : Klement Gottwald (communiste)
Vice-premier ministre : Antonin Zápotocký (communiste, président des syndicats)
Vice-premier ministre : Bohumil Laušman (social-démocrate)
Vice-premier ministre : Viliam Široký (communiste slovaque)
Ministre des Affaires étrangères : Jan Masaryk (sans parti)
Ministre de la Défense : général Ludvik Svoboda (sans parti)
Ministre du Commerce extérieur : Dr. Antonin Gregor (communiste)
Ministre de l'Intérieur : Václav Nosek (communiste)
Ministre des Finances : Dr. Jaromír Dolanský (communiste)
Ministre de l'Éducation : Pr Zdeněk Nejedlý (communiste)
Ministre de la Justice : Dr. Alexej Čepička (communiste)
Ministre de l'Information : Václav Kopecký (communiste)
Ministre de l'Industrie : Zdeněk Fierlinger (social-démocrate)
Ministre de l'Agriculture : Julius Ďuriš (communiste slovaque)
Ministre du Commerce intérieur : František Krejčíř (communiste)
Ministre des Transports : Alois Petr (populiste)
Ministre du ravitaillement : Ing. Ludmila Jankovcová (social-démocrate)
Ministre de l'Unification du territoire : Dr. Vávro Šrobár (liberté slovaque [1])
Secrétaire d'État aux Affaires étrangères :
Dr. Vladimir Clementis (communiste slovaque)
Secrétaire d'État à la défense : Dr. Jan Ševčik (démocrate slovaque)

1. Petit parti slovaque créé par les dissidents du parti démocrate slovaque à l'instigation des communistes.

*** Source:** Fejtö (François), Le coup de Prague 1948, Éditions du Seuil, Paris, 1976, P.251.

وزارة الخارجية
المفوضية الملكية المصرية
بمدينة براج

بشأن : استقالة الوزراء المنتمين لأحزاب اليمين وما تبعها من تطورات.

(٤)

السيو كليمنت جوتولد	رئاسة الوزارة	الحزب الشيوعي
ـ وليم سوبوكي	نائب الرئيس	ـ البلوفاكي
ـ جوهميل لوهمان	ـ ـ	ـ الاشتراكي الديموقراطي
ـ انطونين زابوتسكي	ـ ـ	ـ الشيوعي (وزير بلا وزارة)
الدكتور جان ماريك	وزير الخارجية	مستقل
الجنرال سفوبودا	ـ الدفاع الوطني	ـ ـ
الدكتور انطونين جيجور	ـ التجارة الخارجية	الحزب الشيوعي
السيو غاسلاف بوسك	ـ الداخلية	ـ ـ
الدكتور ا. ويبرد ولاسكي	ـ المالية	ـ ـ
الدكتور زدنك نيدلسي	ـ الاشغال العمومية	ـ ـ
الدكتور الكس شبنكا	ـ العدل	ـ ـ
السيو غاسلاف كوسيكي	ـ الدعاية والاستعلامات	ـ ـ
الدكتور زدنك فولفنجر	ـ الصناعة	ـ الاشتراكي الديموقراطي
السيو جوليس دوريس	ـ الزراعة	ـ الشيوعي
السيو فرانتشك كراجشر	ـ التجارة الداخلية	ـ ـ
السيو الوا س بشر	ـ المواصلات	ـ الشعب التشيكوسلوفاكي
الدكتور ا. ماتيول غلاتا	ـ الفنون	ـ الاشتراكي الوطني
الدكتور الوا س نويمان	ـ البريد	ـ ـ
السيو اغنن ايان	ـ الشئون الاجتماعية	ـ الاشتراكي الديموقراطي
السيو جوزيف بلوجهار	ـ الصحة	ـ الشعب التشيكوسلوفاكي
مدام لودميلا جاكوفكا	ـ التموين والطعام	ـ الاشتراكي الديموقراطي
الدكتور فاكو شتيار	ـ توحيد القوانين	ـ الحرية السلوفاكي
الدكتور فلاديمير كليمنتس	وكيل برلماني وزارة الخارجية	ـ الشيوعي السلوفاكي
الدكتور جان جفجك	ـ الدفاع الوطني	ـ الشعب التشيكوسلوفاكي

المصدر: دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، مصدر سابق، بشأن: استقالة الوزراء المنتمين لأحزاب اليمين وما تبعها من تطورات، بتاريخ ٨ مارس ١٩٤٨، سري.

ملحق رقم (٥)

O P I S.

President
Československé
republiky.

V Praze, dne 7.června 1948.

Pane předsedo vlády,

dne 4.května t.r. oznámil jsem Vám svůj definitivní úmysl resignovati na presidentskou funkci. Prodiskutovali jsme tehdy toto mé rozhodnutí v souvislosti s problémy celkové politické situace; sdělil jsem Vám též, že také lékaři mi doporučují, abych vzal ohled na svůj dnešní zdravotní stav.

Odvolávaje se na tento náš rozhovor, prosím Vás, abyste oznámil ~~Ústavodárnému~~ Národnímu shromáždění mé rozhodnutí a požádal je, aby vzalo laskavě na vědomí moji resignaci na odpovědný úřad, jímž mne jednomyslnou volbou dne 19.června 1946 poctilo. Děkuji mu za jeho důvěru, děkuji za důvěru a lásku lidu, která mi byla vždy nesmírnou posilou a kterou jsem se snažil neztratit.

Přeji všem svým drahým spoluobčanům, jejich odpovědným zástupcům a jejich vládě, aby republika zůstala ušetřena všech pohrom, aby všichni žili a pracovali v snášenlivosti, lásce a odpouštění, svobody příli a svobody svědomitě užívali.

Věřím v dobrého genia našeho lidu a věřím v krásnou budoucnost naší drahé republiky.

V á š
Dr Edvard Beneš v.r.

Pan předseda vlády
Klement GOTTWALD.

بشأن : خطاب استقالة رئيس الجمهورية إدوارد بينيس المرسل لرئيس الوزراء كليمنت جوتوالد.

Source: Národní archiv, f. Úřad předsednictva vlády, běžná spisovna, signatura 847/3, karton 888.

الهوامش

(١) عقد مؤتمر ميونيخ في الفترة من ٢٩-٣٠ سبتمبر ١٩٣٨، وذلك بمبادرة من موسوليني، حيث حضره: إيطاليا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا ولم يتم توجيه الدعوة لتشيكوسلوفاكيا. وافق المؤتمر على مطالب هتلر، وأُمرت حكومة تشيكوسلوفاكيا بالبدء في الانسحاب من الأراضي التي طالبت بها ألمانيا. وعقب ذلك احتل الألمان أكثر من ثلثي أراضي بوهيميا وموراڤيا (BOHEMIA AND MORAVIA). كما كان من تبعات ميونيخ خسائر إقليمية أخرى لتشيكوسلوفاكيا، وبالتحديد لبولندا والمجر. وتم تدمير باقي الجمهورية بعد أقل من ستة أشهر، على الرغم من الضمانات التي تلقتها في ميونيخ من فرنسا وبريطانيا. للمزيد أنظر:

- Fawn (Rick) & Hochman (Jiří), Historical dictionary of the Czech State, The Scarecrow Press, U.S.A., 2010, Second Edition, PP.162-163.

(2) Judge (Edward H.) & Langdon (John W.), The Cold War Through Documents: A Global History, Rowman & Littlefield Publishers, New York & London, 2018, Third Edition, P.54.

(٣) وقعَّت معاهدة الصداقة والمساعدة المتبادلة والتعاون بعد الحرب بين جمهورية تشيكوسلوفاكيا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، في موسكو في ١٢ ديسمبر ١٩٣٤. وقد نصت ديباجة الاتفاقية أنه نزولاً على رغبة كلا الطرفين في تعديل واستكمال معاهدة المساعدة المتبادلة الموقعة بينهما في براج في ١٦ مايو ١٩٣٥، وكذلك مد أمد الاتفاقية الموقعة بينهما –في لندن في ١٨ يوليو ١٩٤١- بشأن التعاون المشترك في الحرب ضد ألمانيا. ومن هذا المنطلق ترغب الحكومتان في التعاون بعد الحرب من أجل الحفاظ على السلام، ومنع هجوم جديد من قِبل ألمانيا، من خلال التعاون السلمي المتبادل بعد الحرب. وقد حوت المعاهدة ست مواد تناولت تحديد السياسة العامة بين الطرفين، وتجاه ألمانيا على وجه التحديد فترة الحرب وما بعدها. للمزيد أنظر:

- Beneš (Eduard), Memoirs of Dr Eduard Beneš: From Munich to New War and New Victory, Translated By Godfrey Lias, Houghton Mifflin Company, Boston, London, 1953, PP.255-257.

(٤) محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ط١، ص ٤٧٨.

(٥) تم الاتفاق خلال مؤتمري طهران ويالتا على قيام الجيوش السوفيتية بتحرير براج، وكان هذا القرار من حيث المبدأ، والذي بدا في يناير ١٩٤٥ أنه يتوافق مع الوضع العسكري. بعد ذلك تقدمت القوات السوفيتية بشكل أبطأ والأمريكيين أسرع بكثير مما كان متوقعًا، لذلك تم توقف جيش الجنرال باتون General Patton's خارج براج حتي وصل السوفييت لتحرير العاصمة التشيكية. أنظر:

- Fleming (D. F.), The Cold War and Its Origins, 1917–1960, Vol. I, (1917–1950), Doubleday & Company, INC., New York, 1961, P.490.

(٦) إدوارد بينيس Edvard Beneš (١٨٨٤-١٩٤٨): رئيس تشيكوسلوفاكيا من ١٩٣٥- ١٩٣٨، ومن ١٩٤٦- ١٩٤٨، درس في جامعة تشارلز في براج وباريس، في عام ١٩٤٠ ترأس الحكومة التشيكوسلوفاكية في المنفى في لندن، ثم أبرم بينيس معاهدة تحالف مع السوفييت في عام ١٩٤٣. أعيد انتخابه رئيسًا في عام ١٩٤٦، واستقال بعد الانقلاب الشيوعي في فبراير ١٩٤٨، وتوفي بعد بضعة أشهر. لمزيد من التفاصيل أنظر: - Fawn (Rick) & Hochman (Jiří), Op. Cit., P.17.

(٧) زدينيك فيرلينجر(١٨٩١-١٩٧٦): دبلوماسي وسياسي تشيكي، شغل منصب سفير في العديد من البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة (١٩٢٥-١٩٢٨) والاتحاد السوفياتي (١٩٣٧-١٩٣٩). بعد الغزو الألماني للاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١، اعترف الزعيم السوفيتي ستالين بحكومة إدوارد بينيس التي كانت تتخذ من لندن مقراً لها، ثم أعيد تعيين فيرلينجر سفيرًا في موسكو، كما أصبح فيرلينجر رئيسًا للوزراء من عام ١٩٤٥-١٩٤٦. للمزيد أنظر:

- Fawn (Rick) & Hochman (Jiří), Op. Cit., P.90.

(٨) جماعة من المؤلفين الغربيين: تاريخ عصرنا منذ ١٩٤٥، تعريب: نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٠-١٩٧١، ص ص٢٦٧-٢٦٨.

(٩) جون فوستر دالاس: حرب أم سلام، العالمية للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٥٧، ص١٩٣.

(١٠) جان مازاريك Jan Masaryk (١٨٨٦-١٩٤٨): دبلوماسي تشيكي، هو نجل الرئيس توماس مازاريك (Tomáš Masaryk) ، انضم جان مازاريك إلى الرئيس بينيس في جهوده لاستعادة الاعتراف الدبلوماسي بتشيكوسلوفاكيا بعد تشكيل الحكومة التشيكوسلوفاكية في المنفى في عام ١٩٤٠، وشغل فيها منصب وزير الخارجية من ١٩٤٠-١٩٤٥. في أبريل ١٩٤٥ أصبح وزيرًا للخارجية في أول حكومة تشيكوسلوفاكية تشكلت على الأراضي المحررة في كوشيتسه (Košice)، حيث شغل منصبه حتى فبراير ١٩٤٨، وقَبل أيضًا نفس المنصب في الحكومة التي شكلها الزعيم الشيوعي كليمنت جوتوالد (Klement Gottwald) بعد الاستيلاء الشيوعي على تشيكوسلوفاكيا، وفي ١٠ مارس ١٩٤٨ مات مازاريك في ظروف غير واضحة. لمزيد من التفاصيل أنظر:

- Fawn (Rick) & Hochman (Jiří), Op. Cit., PP.153-154.

(١١) لودفيك سفوبودا (١٨٩٥–١٩٧٩): جنرال تشيكي، قاتل خلال الحرب العالمية الأولى في صفوف الفيلق التشيكوسلوفاكي في روسيا. وفي عام ١٩٣٩ قام بتنظيم وحدة قتالية تشيكية في بولندا والتي انسحب معها إلى الاتحاد السوفيتي قبل تقدم الألمان. تم ترقيته إلى رتبة جنرال في عام ١٩٤٥، وبعد تحرير تشيكوسلوفاكيا عين وزيرًا للدفاع. للمزيد أنظر:

- Fawn (Rick) & Hochman (Jiří), Op. Cit., P.244.

(12) Skilling (H. Gordon), The Prague Overturn in 1948, Canadian Slavonic Papers, Vol. 4 (1959), P.88.

(١٣) جرت انتخابات المجلس التأسيسي في ٢٦ مايو ١٩٤٦، وكان للشيوعيين ٣٨٪ من الأصوات، والاشتراكيين الديموقراطيين ١٢,٢٪، وبذلك حصل الحزبان على (١٥٣ مقعد من ٣٠٠)، وعند تأليف الوزارة حصل الشيوعيون على ٩ مقاعد، و ٣ للاشتراكيين الديموقراطيين، و ١٢ مقعد لأحزاب اليمين، و ٢ بدون أحزاب وهما الخارجية والدفاع. أنظر: جلال يحيى: العالم المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية، الدّوَل الغنية الرأسمالية الغربية والاشتراكية واليابان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٨، ص٤٤٢.

(14) Duchacek (Ivo), The Strategy of Communist Infiltration: Czechoslovakia, 1944-48, World Politics, Vol. 2, No. 3 (Apr., 1950), P.371.

(١٥) كليمنت جوتوالد (١٨٩٦-١٩٥٣): سياسي شيوعي تشيكي، خدم في الجيش النمساوي المجري في الحرب العالمية الأولى، وانضم إلى الحزب الشيوعي لتشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٢١. في عام ١٩٢٥ انتخب عضوًا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، لعب دورًا رئيسيًا في إخضاع الحزب الشيوعي للسيطرة الكاملة لموسكو في عام ١٩٢٩ عندما تم تعيينه أمينًا عامًا للحزب. بعد انضمام الحزب الشيوعي لتشيكوسلوفاكيا إلى الحكومة التشيكوسلوفاكية في المنفى في أبريل ١٩٤٥، أصبح جوتوالد نائبًا لرئيس الوزراء. للمزيد أنظر: .Fawn (Rick) & Hochman (Jiří), Op. Cit., P.106 -

(١٦) جماعة من المؤلفين الغربيين: مرجع سابق، ص٢٦٨.

(17) Skilling (H. Gordon), Op. Cit., P.88.

(18) Central Intelligence Agency (CIA), The Communist Party of Czechoslovakia, October 1960, Secret, P.19.

(١٩) رودولف سلانسكي(١٩٠١-١٩٥٢): سياسي شيوعي تشيكي، انضم إلى الحزب الشيوعي لتشيكوسلوفاكيا في سن العشرين. قام بدور نشط في المفاوضات مع الرئيس إدوارد بينيس في ديسمبر ١٩٤٣ في موسكو، حيث تم التوصل إلى اتفاق بشأن الخطوط الأساسية للسياسة الداخلية والخارجية لتشيكوسلوفاكيا بعد التحرير. أصبح سلانسكي الأمين العام للحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا بين عامي

١٩٤٥-١٩٥١. ولقد أدار آلة الحزب خلال أحداث فبراير ١٩٤٨، كان المتهم الرئيسي وضحية المحاكمة الصورية التشيكوسلوفاكية الكبيرة في عام ١٩٥٢. للمزيد أنظر:

- Fawn (Rick) & Hochman (Jiří), Op. Cit., P.232.

(20) Duchacek (Ivo), The February Coup in Czechoslovakia, World Politics, Vol. 2, No. 4 (Jul., 1950), P.514.

(٢١) دعد بوملهب عطا الله: الثنائية الدولية والعالم المعاصر ما بين ١٩٤٥-١٩٩٠، (دراسة تاريخية سياسية جيوسياسية)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩١، ص٢٥٠.

(٢٢) في ٤ يوليو ١٩٤٧ دعت الحكومتان البريطانية والفرنسية ٢٢ دولة أوروبية أخرى بما في ذلك تشيكوسلوفاكيا، للانضمام إليهم في مؤتمر في باريس، والذي بدأ في ١٢ يوليو للنظر في إعادة الإعمار الاقتصادي في أوروبا على أساس الخطة التي قدمها وزير الخارجية الأمريكي مارشال في ٥ يونيو. أنظر:

- F.R.U.S., 1947, Eastern Europe, The Soviet Union, Vol. IV, United States Government Printing Office, Washington, 1972, The Secretary of State to the Embassy in France, Washington, July 9, 1947, Secret, Urgent, P.218.

(٢٣) بمجرد إعلان تشيكوسلوفاكيا عن قبول دعوة خطة مارشال، طلب ستالين من قادة الحزب التشيكوسلوفاكي والحكومة القدوم إلى موسكو، وبعد جلسة خاصة بين الزعيم الشيوعي جوتوالد وستالين، التقى الوفد الحكومي مع الزعيم السوفيتي، حيث أصر ستالين على رفض تشيكوسلوفاكيا لخطة مارشال، وكان المقايضة السوفياتية اتفاقية تجارية جديدة. أنظر:

- Starobin (Herman), Czechoslovak: 1948-1968, A case study in socialist economic and political, The faculty of the Graduate School of Arts and Science, New York University, 1969, P.60.

(24) Duchacek (Ivo), The February Coup in Czechoslovakia, Op. Cit., P.516.& Ripka (Hubert), Eastern Europe in the Post-War World, Frederick A. Praeger Publisher, New York, 1961, P.73.

(25) Truman (Harry S.), Years of Trial and Hope, Vol. II, Doubleday & Company, Inc., Garden City, U.S.A., 1956, P.116.

(٢٦) جماعة من المؤلفين الغربيين: مرجع سابق، ص٢٦٨.

(27) Zinner (Paul E.), Problems of Communist Rule in Czechoslovakia, World Politics, Vol. 4, No. 1, (Oct., 1951), pp.126-127.

(28) Taborsky (Edward), Communism in Czechoslovakia 1948-1960, Princeton University Press, U.S.A., 1961, P.19.

(٢٩) عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٤٥٨.

(٣٠) ج. ب. دروزيل: التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، تعريب: نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٨، ط٢، ص١٤٠.

(٣١) فاتسلاف نوزيك (١٨٩٢-١٩٥٥): سياسي شيوعي تشيكي، وُلِد نوزيك فيما كان يُعرف آنذاك بمدينة إيلادنو Eladno النمساوية. عندما كان شابًا عمل كعامل منجم، لكنه سرعان ما اكتسب شهرة كمنظم للإضرابات. قام النازيون بسجن نوسك بعد فترة وجيزة من استيلائهم على تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٩، لكن سرعان ما أطلقوا سراحه. هرب من البلاد وقضى سنوات الحرب في إنجلترا. بعد الحرب العالمية الثانية شغل منصب وزير الداخلية بعد التحرير ١٩٤٥، وكان له دورًا بارزًا في أحداث فبراير ١٩٤٨. للمزيد أنظر: - The New York Times, Jul. 23, 1955, P.17.

(32) The New York Times, Jul. 23, 1955, P.17.

(٣٣) الحزب الاشتراكي التشيكي (The Czech Socialist)، وحزب الشعب (People's Party)، الديموقراطي السلوفاكي (Slovak Democrat). أنظر:

- The National Archives of the UK, The Cabinet Papers (CAB 129/25/11), The Czechoslovak Crisis, Memorandum by the Secretary of State for Foreign affairs, 3rd March, 1948, Secret.

(٣٤) كانت معظم المناصب الهامة في وزارة الداخلية في أيدي الشيوعيين، " في قسم الأمن كان خمسة رؤساء أقسام من أصل تسعة شيوعيين. ثلاثة أفرع من فيلق الأمن الوطني كان يقودها الشيوعيون. في واحدة من أهم الأقسام (القسم ٢/١١١) كان هناك أربعة عشر شيوعيًا من أصل تسعة عشر. على رأس السلك الأمني كان هناك تسعة ضباط شيوعيين من أصل ثلاثة عشر. في المكتب المركزي للشرطة السياسية، كانت المناصب القيادية الثلاثة جميعها في أيدي الشيوعيين. في جهاز المخابرات سيطر الشيوعيون حتى على المناصب الدنيا. على مستوى المقاطعات لفيلق الأمن الوطني في براج أربعة ضباط رفيعي المستوى من أصل خمسة كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي. من بين سبعة عشر مديرًا إقليميًا لفيلق الأمن الوطني في بوهيميا كان اثنا عشر من الشيوعيين. ومن بين سبعين ضابطًا رئيسيًا في فيلق الأمن الوطني، كان حوالي ستين عضوًا في الحزب". أنظر:

- Korbel (Josef), The Communist Subversion of Czechoslovakia 1938-1948, The Failure of Coexistence, Princeton University Press, U.S.A., 1959, P.203.

(35) Ullmann (Walter), The United States in Prague, 1945-1948, Columbia University Press, New York, U.S.A., 1978, PP.146-148.& Ripka (Hubert), Czechoslovakia enslaved: The Story of the Communist Coup d'État,Victor Gollancz LTD., London, 1950, P.204. & Kaplan (Karel), Únor 1948, Komentované dokumenty, Epocha, Praha, 2018, S.66. & The New York Times, Feb 29, 1948, P.E5.

(٣٦) بيتر زينكل (١٨٨٤-١٩٧٥): سياسي تشيكي، عضو الحزب الاشتراكي الوطني. شغل منصب عمدة مدينة براج ثلاث مرات، وكان وزيرًا للرعاية الاجتماعية والصحة العامة، وهو المنصب الذي استقال منه عام ١٩٣٨ احتجاجًا على اتفاقية ميونيخ. بعد الحرب شغل منصب نائب رئيس الوزراء حتى تولي الشيوعيين السلطة في عام ١٩٤٨، بعد تلك الأحداث تم وضعه تحت الإقامة الجبرية، ولكنه استطاع في نفس العام التوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي توفي فيها. للمزيد أنظر:

- The New York Times, Nov. 5, 1975, P.46.

(37) Kaplan (Karel), Op. Cit., S.66.

(38) Stone (Norman) & Strouhal (Eduard), Czechoslovakia: Crossroads and Crises, 1918-88, Palgrave Macmillan, UK, 1989, PP.160-161.

(٣٩) هربرت ريبكا: باحثًا وصحفيًا وزعيمًا سياسيًا في تشيكوسلوفاكيا ما قبل الحرب العالمية الثانية. عضو الحكومة التشيكية المؤقتة في لندن أثناء الحرب، وفي الحكومة الائتلافية التي أعقبت الحرب أصبح وزيرًا للتجارة الخارجية، وخدم حتى فبراير ١٩٤٨. كان ريبكا واحدًا من اثني عشر وزيرًا الذين تقدموا باستقالتهم، وسعوا لإجبار الرئيس بينيس على الدعوة إلى انتخابات عاجلة. للمزيد أنظر:

- The New York Times, Jan. 8, 1958, P.47.

(40) Ripka (Hubert), Czechoslovakia enslaved: The Story of the Communist Coup d'État, Op. Cit., P.205.

(41) Betts (Reginald Robert), Central and South East Europe 1945–1948, Royal Institute of International Affairs, London, 1950, First Published, PP.188-189.

(٤٢) أنظر ملحق رقم (١) بشأن قبول استقالة الوزراء الأثنى عشر.

(٤٣) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ تشيكوسلوفاكيا، فيلم رقم ٧٨، محفظة رقم ١١٦، ملف رقم ٣، المفوضة الملكية المصرية بمدينة براج، من القائم بالأعمال

بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: استقالة الوزراء المنتمين لأحزاب اليمين والأزمات السياسية المتوالية، بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٤٨، سري. وكذلك:

- Foreign Relations of the United States, 1948, Eastern Europe, The Soviet Union, Volume IV, United States Government Printing Office, Washington, 1974, The Secretary of State to the Embassy in France, Washington, February 24, 1948, Secret, Urgent, PP.735-736.

(٤٤) أوضح المؤرخ التشيكي فاسلاف فيبر Václav Veber أن وصول فاليريان زورين نائب وزير خارجية الاتحاد السوفيتي، والسفير السابق في تشيكوسلوفاكيا، إلى مطار براج فجأة وبشكل غير متوقع كان للمشاركة بشكل فعال في الأزمة السياسية في البلاد. وبمجرد أن تقرر في موسكو خلال صيف عام ١٩٤٧ أن الشيوعيين سيتولون الأمور في البلاد، تم نقل زورين من براج ثم ترقيته، وتركت سفارة براج لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بدون رئيس. أنظر:

- Veber (Václav), Jak to bylo s demisemi v únoru 1948, paměť a dějiny, Praha: Ústav pro studium totalitních režimů České republiky, č. 1, (2009), S.7.

(٤٥) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، مصدر سابق، بشأن: استقالة الوزراء المنتمين لأحزاب اليمين والأزمات السياسية المتوالية، بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٤٨، سري.

(46) Podolec (Ondrej), Február 1948 a Slovensko, Zborník z vedeckej konferencie Bratislava 14– 15 február 2008, Ústav pamäti národa, Bratislava, 2008, S.73.

(47) Muzeum paměti XX. Století (Československa), Únor 1948, dokumentární film, Editoři od: Jan Kalous a Jan Samohýl, 2021, SS.19-20.

(48) The National Archives of the UK, The Cabinet Papers (CAB 129/25/11), The Czechoslovak Crisis, Op. Cit.

(49) Ibid.

(٥٠) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، مصدر سابق، بشأن: استقالة الوزراء المنتمين لأحزاب اليمين والأزمات السياسية المتوالية، بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٤٨، سري.

(٥١) أنطونين زابوتسكي (١٨٨٤–١٩٥٧): سياسي شيوعي تشيكي، حارب خلال الحرب العالمية الأولى في جيش النمسا والمجر، وفي عام ١٩١٩ أصبح أحد قادة اليسار الراديكالي في الحزب الاشتراكي الديموقراطي. في عام ١٩٢١ شارك في تأسيس الحزب الشيوعي لتشيكوسلوفاكيا. وعقب عودته من معسكرات الاعتقال النازية في عام ١٩٤٥ أصبح عضوًا في المكتب السياسي للحزب الشيوعي، كما أصبح زابوتسكي أيضًا رئيسًا للمجلس المركزي لنقابات العمال (Ústřední rada odborů) من عام ١٩٤٥-١٩٥٠، ثم رئيسًا للوزراء بعد أحداث فبراير ١٩٤٨، بعد وفاة كليمنت جوتوالد في عام ١٩٥٣ تم انتخاب زابوتوكي رئيسًا للجمهورية. للمزيد أنظر:

- Fawn (Rick) & Hochman (Jiří), Op. Cit., P.290.

(٥٢) بوهوميل لوزمان: سياسي تشيكي، ولد عام ١٩٠٣، شغل منصب وزير الصناعة عام ١٩٤٥، تولي رئاسة الحزب الاشتراكي الديموقراطي في نوفمبر ١٩٤٧، وعقب أحداث فبراير ١٩٤٨ أصبح نائبًا لرئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا، هرب بعد أن أبلغه أصدقاؤه أنه على وشك إلقاء القبض عليه بسبب عمليات التطهير الشيوعي، اتهمت الحكومة التشيكوسلوفاكية لوزمان بعد فراره بأنه جاسوس لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية في براج، تسلل لوزمان من تشيكوسلوفاكيا في يناير ١٩٥٠ وذهب إلى ألمانيا الغربية. للمزيد أنظر: - The New York Times, May 4, 1951, P.3.

(53) Korbel (Josef), Op. Cit., PP.215-216.

(54) Stone (Norman) & Strouhal (Eduard), Op. Cit., P.161.

(55) Ibid., PP.161-162.

(56) Central Intelligence Agency, The Communist Party of Czechoslovakia, Op. Cit., P.20.

(57) Vucinich (Wayne S.), Czechoslovakia: Three Communist Years, Current History, Vol. 20, No. 117 (MAY, 1951), P.267.

(58) Crane (John O.) & Crane (Sylvia), Czechoslovakia: Anvil of the Cold War, Praeger Publishers, New York, U.S.A., 1991, PP.313-314.

(٥٩) أنظر النص الرسمي للخطاب المرسل من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي إلى رئيس الجمهورية في ٢١ فبراير ١٩٤٨، ملحق رقم (٢).

(60) Národní archiv, f. KSČ – Ústřední výbor (1945–1989) – Klement Gottwald, archivní jednotka 890, svazek 54, Za předsednictvo Ústředního výboru Komunistické strany Československa, (generální tajemník), do Panu presidente republiky Československé Dr. Eduardu Beneš, V Praze dne 21. Února 1948.

(61) Tamtéž.

(62) Bergeron (Gérard), 1918: Czechoslovakia: 1968, International Journal, Vol. 33, No. 4, (Autumn, 1978), PP.831-832. & Rudé Právo, Středa 25 únor, 1948, S.1.

(٦٣) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ تشيكوسلوفاكيا، فيلم رقم ٧٨، محفظة رقم ١١٦، ملف رقم ٣، المفوضة الملكية المصرية بمدينة براج، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: استقالة الوزراء المنتمين لأحزاب اليمين وما تبعها من تطورات، بتاريخ ٨ مارس ١٩٤٨، سري.

(64) Ullmann (Walter), Op. Cit, P.152.

(65) Judge (Edward H.) & Langdon (John W.), Op. Cit, PP.55-56.

(66) Clements (Carson W.), The development and failure of American policy toward Czechoslovak, 1938-1948, Ph.D. Thesis, Miami University, 2004, P.197.

(67) Ullmann (Walter), Op. Cit., P.153.

(٦٨) أنظر النص الرسمي لرد اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لتشيكوسلوفاكيا على رئيس الجمهورية، براج في ٢٤ فبراير ١٩٤٨، ملحق رقم (٣).

(69) Národní archiv, f. KSČ – Ústřední výbor (1945–1989) – Klement Gottwald, archivní jednotka 890, svazek 54, odpověd Úetředního výboru KSČ presidentu republiky, Od předsednictvo Ústředního výboru KSČ K. Godtwald do Dr Edvard Beneš, V Praze dne 24. Února 1948.

(70) Tamtéž.

(71) Ullmann (Walter), Op. Cit, P.153.

(72) Zinner (Paul E.), Communist Strategy and Tactics in Czechoslovakia, 1918-48, Frederick A. Praeger Publisher, New York & London, 1963, PP.205-207.

- بشأن انتشار وحدات من فيلق الأمن الوطني في محيط ساحة وينسيسلاس(Václavského náměstí)، في ٢٥ فبراير ١٩٤٨. شكل رقم (١).

(73) Lišková (Hana), POSTAVENÍ A ÚLOHA AKČNÍCH VÝBORŮ NÁRODNÍ FRONTY, Bakalářská práce, Katedra dějin státu a práva, Právnická fakulta Masarykovy univerzity, 2016, S.27.

(٧٤) أنظر ملحق رقم (٤) بشأن تأليف الوزارة الجديدة.

(٧٥) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، مصدر سابق، بشأن: استقالة الوزراء المنتمين لأحزاب اليمين وما تبعها من تطورات، بتاريخ ٨ مارس ١٩٤٨، سري.

(76) Rudé Právo, Čtvrtek 26 únor, 1948, S.1.

(77) Bradley (John F. N.), Le système et la vie politique en Tchécoslovaquie de 1945 au coup de Prague en 1948, Revue canadienne de science politique, Vol. 15, No. 3 (Sep., 1982), P.501.

(78) З. СНИТИЛ Я. ЦЕЗАР, ЧЕХОСЛОВАЦКАЯ РЕВОЛЮЦИЯ, 1944-1948гг., Перевод с чеш. Д. С. Прасолова, АН СССР; Институт Славяноведения и Балканистики, Москва: Наука, 1986, P.260.

(79) Ripka (Hubert), Eastern Europe in the Post-War World, Op. Cit, P.74.

(٨٠) ذكر هربرت ريبكا في مذكراته " بعد أن علمنا أن رئيس الجمهورية قد وافق على سياستنا وتكتيكاتنا، عقدنا العزم على تسليم استقالاتنا يوم الجمعة ٢٠ فبراير ١٩٤٨، إذا كان وزير الداخلية في ذلك التاريخ لم ينفذ المرسوم الحكومي الصادر في ١٣ فبراير. أنظر:

- Ripka (Hubert), Czechoslovakia enslaved: The Story of the Communist Coup d'État, Op. Cit., P.221.

(٨١) زدينيك نيدلي: سياسي شيوعي تشيكي، مؤرخ وعالم موسيقى، قضى معظم فترة الحرب العالمية الثانية في موسكو حيث عمل لعدة سنوات أستاذًا للدراسات السلافية في جامعة موسكو. عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، ورئيس أكاديمية العلوم التشيكوسلوفاكية، شغل منصب وزير التعليم من عام ١٩٤٨-١٩٥٣، كما شغل منصب نائب رئيس الوزراء فيما بعد وأصبح وزيرًا بلا حقيبة. للمزيد أنظر: - The New York Times, Mar. 10, 1962, P.21.

(82) F.R.U.S., 1948, Eastern Europe, The Soviet Union, Vol. IV, The Ambassador in Czechoslovakia (Steinhardt) to the Secretary of State, Praham, February 27, 1948, Secret, Urgent, P.741.

(83) The National Archives of the UK, The Cabinet Papers (CAB 129/25/9), Czechoslovak, Memorandum by the Secretary of State for Foreign affairs, 27th February, 1948, Secret, (annex, Copy of Telegram from H. M. Ambassador, Prague, to the Foreign Office, dated 26th February, 1948, No. 149).

(84) Truman (Harry S.), Op. Cit., P.241.

(٨٥) في ٢٦ فبراير ١٩٤٨، أصدرت حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا بشكل مشترك ومتزامن في عواصمها الإعلان التالي:" لقد تابعت حكومات الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا باهتمام مجرى الأحداث التي وقعت في تشيكوسلوفاكيا، والتي تعرض للخطر وجود مبادئ الحرية التي ترتبط بها جميع الدول الديمقراطية. يلاحظون أنه عن طريق الأزمة التي حرض عليها بشكل مصطنع ومتعمد، فإن استخدام أساليب معينة تم اختبارها بالفعل في أماكن أخرى قد سمح بتعليق الممارسة الحرة للمؤسسات البرلمانية، وإقامة دكتاتورية مقنعة لطرف واحد تحت عباءة حكومة الاتحاد الوطني. لا يسعهم إلا إدانة تطور عواقبه، لا يمكن إلا أن يكون كارثيًا للشعب التشيكوسلوفاكي، الذي أثبت مرة أخرى في خضم معاناة الحرب العالمية الثانية ارتباطه بقضية الحرية". أنظر:

- F.R.U.S., 1948, Eastern Europe, The Soviet Union, Vol. IV, Editorial Note, P.738.

(86) The New York Times, Feb. 28, 1948, P.1.

(٨٧) فلاديمير تيسمانيانو: تاريخ أوربا الشرقية، ترجمة: أمل رواش، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦، ص٤٨.

(88) The National Archives of the UK, The Cabinet Papers (CAB 129/25/9), Czechoslovak, Memorandum by the Secretary of State for Foreign affairs, 27th February, 1948, Op. Cit.

(٨٩) فاتسلاف كوبيكو(١٨٩٧-١٩٦١): سياسي وصحفي شيوعي تشيكي، انضم إلى الحزب الشيوعي لتشيكوسلوفاكيا منذ عام ١٩٢١، شارك في وضع برنامج حكومة كوشيتسه، عضو هيئة رئاسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، شغل منصب وزير إعلام تشيكوسلوفاكيا ١٩٤٥-١٩٥٣. للمزيد أنظر:

- http://www.totalita.cz/vysvetlivky/o_kopeckyv.php

(90) Nedvědický (Kamil), Únor 1948 jako počátek nelegitimního režimu, Securitas imperii, Praha: Ústav pro studium totalitních režimů, Sv. 17/2, (2010), s.74.

(٩١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ تشيكوسلوفاكيا، فيلم رقم ٧٨، محفظة رقم ١١٦، ملف رقم ٣، بشأن: تقرير عن حالة تشيكوسلوفاكيا بعد حوادث فبراير ١٩٤٨، القاهرة في ١٥ يناير ١٩٤٩، سري.

(٩٢) نفسه، مصدر سابق، بشأن: استقالة الوزراء المنتمين لأحزاب اليمين وما تبعها من تطورات، بتاريخ ٨ مارس ١٩٤٨، سري.

(٩٣) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ تشيكوسلوفاكيا، فيلم رقم ٧٨، محفظة رقم ١١٦، ملف رقم ٣، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة براج، من القائم بالأعمال بالنيابة إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: وفاة الدكتور جان مازاريك وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا، بتاريخ ١٥ مارس ١٩٤٨، سري.

(٩٤) نفسه، من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: تطورات الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تشيكوسلوفاكيا عقب الانقلاب، بتاريخ ١٩٤٨/٤/١٨، سري.

(٩٥) نفسه، من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: الانتخابات العامة في تشيكوسلوفاكيا، بتاريخ ١٩٤٨/٦/٥، سري.

(٩٦) رفض الرئيس إدوارد بينيس التوقيع على الدستور الجديد في ٩ مايو ١٩٤٨، والذي كرس الطابع "الديمقراطي الشعبي" لجمهورية تشيكوسلوفاكيا. للمزيد أنظر النص الرسمي للدستور:

- http://www.totalita.cz/txt/txt_zakon_1948-150.pdf

(٩٧) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، أرشيف البلدان، محافظ تشيكوسلوفاكيا، فيلم رقم ٧٨، محفظة رقم ١١٦، ملف رقم ٣، القنصلية الملكية المصرية العامة بمدينة براج، من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: أزمة الدستور واستقالة الرئيس بنيش وانتخاب الرئيس جوتفالد، بتاريخ ١٩٤٨/٦/٢٠، سري.

(٩٨) نفسه.

(99) The New York Times, Jun 8, 1948, P.1.

(١٠٠) أنظر النص الرسمي لخطاب رئيس الجمهورية إدوارد بينيس الموجهة لرئيس الحكومة كليمنت جوتوالد، والذي يطلب فيه الاستقالة، ملحق رقم (٥).

(101) Národní archiv, f. Úřad předsednictva vlády, běžná spisovna, signatura 847/3, karton 888. Od President Československé republiky Dr Edvard Beneš, do Pan předseda vlády Klement Gottwald, V Praze, dne 7.června 1948. & The Washington Post, Jun 8, 1948, P.1.

(١٠٢) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، مصدر سابق، بشأن: أزمة الدستور واستقالة الرئيس بنيش وانتخاب الرئيس جوتفالد، بتاريخ ١٩٤٨/٦/٢٠، سري. وكذلك:

- Vucinich (Wayne S.), Op. Cit., PP.268-269.

(١٠٣) جلال يحيى: مرجع سابق، ص٤٤٣.

(١٠٤) أرسل السيد جان بابانيك Mr Jan Papanek الممثل الدائم لتشيكوسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة، رسالة طلب فيها من مجلس الأمن النظر في الأحداث التي وقعت في بلاده منذ ٢٢ فبراير ١٩٤٨، باعتبار أنها تشكل خطرًا على السلم والأمن الدوليين. وأوضحت المذكرة إن الاستقلال السياسي لتشيكوسلوفاكيا العضو في الأمم المتحدة قد تم انتهاكه من الاتحاد السوفيتي، وعلى هذا الأساس قدم الممثل الدائم لتشيلي

لدى الأمم المتحدة رسالة موجهة إلى الأمين العام بتاريخ ١٢ مارس ١٩٤٨ للنظر في الشأن. للمزيد أنظر:

- United Nations, Letter from the Permanent Representative of Chile to the United Nations dated 12 March 1948 addressed to the Secretary General, S/694, PP.1-4.& The New York Times, Mar 11, 1948, P.2.

(105) Crane (John O.) & Crane (Sylvia), Op. Cit., P.312.

(106) (P.) O., Czechoslovakia Ten Years after the Coup d'État, The World Today, Vol. 14, No. 3 (Mar., 1958), P.101.

(107) 3. СНИТИЛ Я. ЦЕЗАР, Op. Cit., P.276.

(108) Zinner (Paul E.), Problems of Communist Rule in Czechoslovakia, Op. Cit., P.113.

(١٠٩) بيار ميكال: تاريخ العالم المعاصر ١٩٤٥-١٩٩١، تعريب: يوسف ضومط، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٣، ط١، ص ص٧١-٧٣.

(١١٠) جون فوستر دالاس: مرجع سابق، ص١٩٣.

(١١١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، مصدر سابق، بشأن: تقرير عن حالة تشيكوسلوفاكيا بعد حوادث فبراير ١٩٤٨، القاهرة في ١٥ يناير ١٩٤٩.

(112) Lockhart (Robert Bruce), The Czechoslovak Revolution, Foreign Affairs, Vol. 26, No. 4 (Jul., 1948), P.641.

(113) Skilling (H. Gordon), Czechoslovakia: Government in Communist Hands, The Journal of Politics, Vol. 17, No. 3 (Aug., 1955), P.424.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق:

- **وثائق غير منشورة:**

أ- **الأرشيف الوطني التشيكي:**

1- Národní archiv, f. Úřad předsednictva vlády, běžná spisovna, signatura 847/3, karton 888. Od President Československé republiky Dr Edvard Beneš, do Pan Předseda vlády Klement Gottwald, V Praze, dne 7.června 1948.
2- _____, f. KSČ – Ústřední výbor (1945–1989) – Klement Gottwald, archivní jednotka 890, svazek 54, Za předsednictvo Ústředního výboru Komunistické strany Československa, (generální tajemník), do Panu presidente republiky Československé Dr. Edvard Beneš, V Praze dne 21. Února 1948.
3- _____, f. KSČ – Ústřední výbor (1945–1989) – Klement Gottwald, archivní jednotka 890, svazek 54, odpověd Úetředního výboru KSČ presidentu republiky, od předsednictvo Ústředního výboru KSČ K. Godtwald do Dr Edvard Beneš, V Praze dne 24. Února 1948.

ب- **الأرشيف الوطني للمملكة المتحدة** The National Archives of the UK**:**

1- The Cabinet Papers (CAB 129/25/9), Czechoslovak, Memorandum by the Secretary of State for Foreign affairs, 27th February, 1948, Secret.
2- The Cabinet Papers (CAB 129/25/11), The Czechoslovak Crisis, Memorandum by the Secretary of State for Foreign affairs, 3rd March, 1948, Secret.

ت- **وثائق وزارة الخارجية المصرية- دار الوثائق القومية :**

أرشيف البلدان (عواصم الدول) :

- محافظ تشيكوسلوفاكيا (براج): فيلم رقم ٧٨، محفظة رقم ١١٦:
الملف رقم (٣) ٣/٧/٢١٢ ج١، التقارير المختلفة للمفوضية المصرية في براج عن تشيكوسلوفاكيا، ١٩٤٨-١٩٥٢.

- **وثائق منشورة:**

*** الوثائق التشيكية:**

1- Muzeum paměti XX. Století, Únor 1948, dokumentární film, Editoři od: Jan Kalous a Jan Samohýl, 2021.

*** الوثائق الأمريكية:**

أ- **وثائق وزارة الخارجية الأمريكية (FRUS):**

1- Foreign Relations of the United States, 1947, Eastern Europe, The Soviet Union, Vol. IV, United States Government Printing Office, Washington, 1972.

2- _____, 1948, Eastern Europe, The Soviet Union, Volume IV, United States Government Printing Office, Washington: 1974.

ب- وثائق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) :

1- Central Intelligence Agency, The Communist Party of Czechoslovakia, October 1960, Secret.

*** وثائق الأمم المتحدة (United Nations):**

1- United Nations, Letter from the Permanent Representative of Chile to the United Nations dated 12 March 1948 addressed to the Secretary General, S/694.

*** وثائق أخرى (Other documents):**

1- Edward H. Judge & John W. Langdon, The Cold War Through Documents: A Global History, Rowman & Littlefield Publishers, New York & London, 2018, Third Edition.

ثانيًا: المذكرات الشخصية:

١- جون فوستر دالاس: حرب أم سلام، العالمية للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٥٧.

2- Eduard Beneš, Memoirs of Dr Eduard Beneš: From Munich to New War and New Victory, Translated By Godfrey Lias, Houghton Mifflin Company, Boston, London, 1953.

3- Harry S. Truman, Years of Trial and Hope, Vol. II, Doubleday & Company, Inc., Garden City, U.S.A., 1956.

4- Hubert Ripka, Czechoslovakia enslaved: The Story of the Communist Coup d'État, Victor Gollancz LTD., London, 1950.

5- _____, Eastern Europe in the Post-War World, Frederick A. Praeger Publisher, New York, 1961, P.73.

ثالثًا: المراجع العربية:

١- جلال يحيى: العالم المعاصر منذ الحرب العالمية الثانية، الدّوُل الغنية الرأسمالية الغربية والاشتراكية واليابان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٨.

٢- دعد بوملهب عطا الله: الثنائية الدولية والعالم المعاصر ما بين ١٩٤٥و١٩٩٠، (دراسة تاريخية سياسية جيوسياسية)، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩١.

٣- عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٩٨٠.

٤- محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٢، ط١.

رابعًا: المراجع المترجمة:

١- بيار ميكال: تاريخ العالم المعاصر ١٩٤٥-١٩٩١، تعريب: يوسف ضومط، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٣، ط١.

٢- ج. ب. دروزيل: التاريخ الدبلوماسي، تاريخ العالم من الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، تعريب: نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٨، ط٢.

٣- جماعة من المؤلفين الغربيين: تاريخ عصرنا منذ ١٩٤٥، تعريب: نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٠-١٩٧١.

٤- فلاديمير تيسمانيانو: تاريخ أوربا الشرقية، ترجمة: أمل رواش، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦.

خامسًا: المراجع الأجنبية:

أ- الإنجليزية:

1- D. F. Fleming, The Cold War and Its Origins, 1917–1960, Vol. I (1917–1950), Doubleday & Company, INC., New York, 1961.
2- Edward Taborsky, Communism in Czechoslovakia 1948-1960, Princeton University Press, U.S.A., 1961.
3- John O. Crane & Sylvia Crane, Czechoslovakia: Anvil of the Cold War, Praeger Publishers, New York, U.S.A., 1991.
4- Josef Korbel, The Communist Subversion of Czechoslovakia 1938-1948, The Failure of Coexistence, Princeton University Press, U.S.A., 1959.
5- Norman Stone & Eduard Strouhal, Czechoslovakia: Crossroads and Crises, 1918-88, Palgrave Macmillan, UK, 1989.
6- Paul E. Zinner, Communist Strategy and Tactics in Czechoslovakia, 1918-48, Frederick A. Praeger Publisher, New York & London, 1963.
7- Reginald Robert Betts, Central and South East Europe 1945–1948, Royal Institute of International Affairs, London, 1950, First Published.
8- Walter Ullmann, The United States in Prague, 1945-1948, Columbia University Press, New York, U.S.A., 1978.

ب- الفرنسية:

1- François Fejtö, Le coup de Prague 1948, Éditions du Seuil, Paris, 1976.

ت- التشيكوسلوفاكية:

1- Hana Lišková, POSTAVENÍ A ÚLOHA AKČNÍCH VÝBORŮ NÁRODNÍ FRONTY, Bakalářská práce, Katedra dějin státu a práva, Právnická fakulta Masarykovy univerzity, 2016.
2- Karel Kaplan, Únor 1948, Komentované dokumenty, Epocha, Praha 2018.
3- Ondrej Podolec, Február 1948 a Slovensko, Zborník z vedeckej konferencie Bratislava 14– 15 február 2008, Ústav pamäti národa, Bratislava, 2008.

ث- الروسية:

1- З. СНИТИЛ Я. ЦЕЗАР, СНИТИЛ Я. ЦЕЗАР, ЧЕХОСЛОВАЦКАЯ РЕВОЛЮЦИЯ, 1944-1948гг., Перевод с чеш. Д. С. Прасолова, АН СССР; Институт Славяноведения и Балканистики, Москва: Наука, 1986.

سادسًا: الدوريات:

أ- الإنجليزية:

1- Gérard Bergeron, 1918: Czechoslovakia: 1968, International Journal, Vol. 33, No. 4, (Autumn, 1978).
2- H. Gordon Skilling, Czechoslovakia: Government in Communist Hands, The Journal of Politics, Vol. 17, No. 3 (Aug., 1955).
3- _____, The Prague Overturn in 1948, Canadian Slavonic Papers, Vol. 4 (1959).
4- Ivo Duchacek, The Strategy of Communist Infiltration: Czechoslovakia, 1944-48, World Politics, Vol. 2, No. 3 (Apr., 1950).

5- _____, The February Coup in Czechoslovakia, World Politics, Vol. 2, No. 4 (Jul., 1950).
6- O. P., Czechoslovakia Ten Years after the Coup d'État, The World Today, Vol. 14, No. 3 (Mar., 1958),
7- Paul E. Zinner, Problems of Communist Rule in Czechoslovakia, World Politics, Vol. 4, No. 1, (Oct., 1951).
8- Robert Bruce Lockhart, The Czechoslovak Revolution, Foreign Affairs, Vol. 26, No. 4 (Jul., 1948).
9- Wayne S. Vucinich, Czechoslovakia: Three Communist Years, Current History, Vol. 20, No. 117 (May, 1951).

ب- الفرنسية:

1- John F. N. Bradley, Le système et la vie politique en Tchécoslovaquie de 1945 au coup de Prague en 1948, Revue canadienne de science politique, Vol. 15, No. 3 (Sep., 1982).

ت- التشيكوسلوفاكية:

1- Kamil Nedvědický, Únor 1948 jako počátek nelegitimního režimu, Securitas imperii, Praha: Ústav pro studium totalitních režimů, Sv. 17/2, (2010).
2- Václav Veber, Jak to bylo s demisemi v únoru 1948, paměť a dějiny, Praha: Ústav pro studium totalitních režimů České republiky, č.1, (2009).

سابعًا: الرسائل العلمية:

1- Carson W. Clements, The development and failure of American policy toward Czechoslovak, 1938-1948, Ph.D. Thesis, Miami University, 2004.
2- Herman Starobin, Czechoslovak: 1948-1968, A case study in socialist economic and political, Ph.D. Thesis, The faculty of the Graduate School of Arts and Science, New York University, 1969.

ثامنًا: الأرشيفات الصحفية:

1- Rudé právo. (Newspaper of the Communist Party of Czechoslovakia.)
2- The New York Times.
3- The Washington Post.

تاسعًا: الموسوعات:

1- Rick Fawn & Jiří Hochman, Historical dictionary of the Czech State, The Scarecrow Press, U.S.A., 2010, Second Edition.

عاشرًا: المواقع الالكترونية:

- http://www.totalita.cz/vysvetlivky/o_kopeckyv.php
- http://www.totalita.cz/txt/txt_zakon_1948-150.pdf